



فجوة اللامساواة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: رخاء للأغنياء وتكشف للبقية

ينظر هذا التقرير في تفاقم اللامساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على مصر ولبنان والمغرب وتونس في أعقاب جائحة كورونا وأزمة تكاليف المعيشة. ويتمعن في غياب أنظمة ضريبية مناسبة وعادلة على امتداد المنطقة، ولا سيما الضرائب على الثروة. ويحدّد ذلك من القدرة المالية للحكومات وإنفاقها على الخدمات العامة، ما يؤدي إلى التمييز بين الأنواع الاجتماعية واتساع فجوة اللامساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لذا، يجب على الأغنياء دفع حصّتهم العادلة من الضرائب. ولا يمكن أن يصبح التقشف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو القاعدة. وسيؤقّر فرض ضرائب على أرباح أثرياء المنطقة مواردًا أساسية تفتقر إليها البلدان المختلفة حاليًا ولكنه سيبدأ في سدّ الفجوة بين الأغنياء والبقية.

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة أوكسفام الدولية – أكتوبر 2023

كتب هذه الورقة ألكسندروس كنتيكيلينيس، وأمين بوزيان، وسحر مشماش، ورويدة مشرف، ونبيل عبو. وتقرّ منظمة أوكسفام في إنتاجها بمساعدة مروة الأنصاري، ونادين مزهر، وسلمى جراد، وروزلين بوتمان، ودرّة الشواشي، وسوزانا روبر رودريغيز، وأنجيلا تانيجا، وإيما سيرى، وأنتوني كاماندي، وكايت دونالد، ودانا عابد، وهديل قزاز، وماكس لوسون، وأمينة هرسى. لمزيد من المعلومات بشأن القضايا المثارة في هذه الورقة، يُرجى إرسال بريد إلكتروني إلى العنوان التالي: advocacy@oxfaminternational.org

ترجمه من الإنجليزية فادي سكري

هذا المنشور محمي بموجب حقوق الطبع والنشر ولكن يمكن استخدام النصّ مجانًا لأغراض المناصرة والحملات والتعليم والبحث، بشرط ذكر المصدر بالكامل. ويشترط صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يُحاط علمًا بأيّ من هذه الاستخدامات بهدف تقييم الأثر. أمّا في ما يتعلق بالنسخ في أي ظروف أخرى أو إعادة استخدام هذا المحتوى في منشورات أخرى أو ترجمته أو أقلّمته فلا بدّ من الحصول على إذن وقد يتوجب بدل مالي لقاء ذلك. للتواصل إلكترونيًا: policyandpractice@oxfam.org

إنّ المعلومات الواردة في هذه الورقة صحيحة وقت إرسالها للنشر.

نشرته منظمة أوكسفام بريطانيا لصالح منظمة أوكسفام الدولية في أكتوبر 2023 تحت الرقم المتسلسل:

DOI: 10.21201/2023.621549

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

صورة الغلاف: صبي سوري لاجئ يستريح بعد بيع الزهور على كورنيش بيروت البحري. حقوق التصوير: منظمة أوكسفام / كريستيان حرب.

ملخص

لا تزال اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من آثار الجائحة، وأزمة تكاليف المعيشة التاريخية والدين العام المتصاعد. وفي حين زادت ثروات الأغنياء، يكافح بقية الناس للتعافي من الصدمات الاقتصادية المتعاقبة.

وفي عام 2011، خلال الربيع العربي، خرج المتظاهرات والمتظاهرون في جميع أنحاء المنطقة إلى الشوارع للمطالبة بالكرامة والعمل والعدالة الاجتماعية. وبعد أكثر من 10 سنوات، يبدو أنهم تُركوا لمصيرهم ليسقطوا في براثن النقشف والبطالة والفقر. وتعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحدة من أكثر المناطق لاساواةً في العالم حتى قبل الجائحة. وفيما ذهب نصف إجمالي الدخل إلى أغنى 10 بالمئة من السكان، حصل النصف الأفقر منهم على 11 بالمئة منه فقط¹.

وعلى الرغم من الضرر الذي أحدثته الجائحة في العالم والمنطقة، فقد اعتُبر فرصة "لإعادة البناء بشكل أفضل"، وكان هذا هو الحال فعلاً بالنسبة للأغنياء. فباستخدام سلطتهم لتشكيل وترسيخ السياسات والممارسات لمصلحتهم الخاصة، استمروا في مراكمة الثروات على حساب البقية.

ففي هذه المنطقة، جمع أصحاب المليارات خلال الجائحة ثروات فاقت ما راكموه خلال العقد السابق². في عام 2020 وحده مثلاً، زاد 7 من أصل 13 مليارديراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثرواتهم بنسبة 22 بالمئة - أي ما مجموعه 6 مليارات دولار أمريكي³. وفي الوقت نفسه، تبيّدت الآمال بأن تساعد الجائحة في تحرير المنطقة من قبضة النقشف المستمرة منذ عقود والتي أدت إلى الوهن والإرهاق وأودت بحياة شعوبها. وفي الواقع، ثبت أن الجائحة كانت بمثابة وقود يغذي هذا الاتجاه.

كما أفضت عقود من سياسات النقشف في جميع أنحاء المنطقة إلى إضعاف المؤسسات العامة وأدت إلى اقتصادات تعتمد بشكل كبير على العمالة غير النظامية، وعمل المرأة غير المدفوع الأجر، وخصخصة الخدمات العامة، ما نتج عنه تفاقم اللامساواة، مع انخفاض عدد الأشخاص الذين يستطيعون تحمل تكاليف هذه الخدمات.

لقد "نجم" النقشف بالنسبة لأولئك الذين يسيطرون على الثروة والسلطة إذ فكّك أنظمة الحماية الاجتماعية، وخصص الخدمات العامة الحيوية، وحمل الأغنياء من دفع حصتهم العادلة من الضرائب. وهذا هو السبب في استمرار النقشف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على الرغم من عواقبه الاجتماعية والاقتصادية الكارثية.

وبدلاً من فرض ضرائب على الأثرياء والشركات الغنية لتمويل الاستجابة للجائحة، خفضت الحكومات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مزايًا مثل تأمين الأمومة في الأردن، والمعاشات التقاعدية في مصر، ورواتب القطاع العام في تونس. وقد انكشفت هشاشة أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة مع انفجار معدلات البطالة، فيما دفع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء بالمزيد من الناس إلى براثن الفقر. كما ارتفع الدين العام في جميع بلدان المنطقة، حيث شهد لبنان زيادة في ديونه بنسبة مذهلة بلغت 151 بالمئة من الناتج المحلي في عام 2020 وتخلف عن سدادها في العام نفسه⁴.

وفيما شهد لبنان انهياراً اقتصادياً غير مسبوق، ضاعف أغنى الأفراد في البلاد ثروتهم الصافية بين عامي 2020 و2022، من 18.7 مليار دولار إلى ما يقرب من 35 مليار دولار أمريكي. وبينما كانت مصر تعاني من أزمة مالية، شهد المصريون/ات الأغنياء زيادة في ثروتهم بنسبة فاقت 50 بالمئة، من 99.7 مليار دولار إلى 153.9 مليار دولار. كما شهدت النخبة الثرية في الأردن والمغرب طفرة بين عامي 2019 و2022، حيث ارتفع صافي ثروة أغنى الفرد من 19 مليار دولار إلى 31 مليار دولار ومن 28.6 مليار دولار إلى 31.5 مليار دولار على التوالي⁵. وفي غياب أي ضرائب على هذه المكاسب المالية الهائلة في بلدان المنطقة، دفع الفقراء والطبقات الوسطى الثمن من خلال تدابير النقشف المكثفة حيث جرى تجفيف الخزائن العامة تحت وطأة ارتفاع خدمة الديون.

فالنقشف، والعمل غير النظامي، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية، وفي نهاية المطاف الفقر، أمور تسير بالتوازي جنباً إلى جنب. ويرتبط انتشار العمالة غير النظامية في المنطقة - التي تمثل حوالي 60 بالمئة من إجمالي اليد العاملة⁶ - ارتباطاً مباشراً بالحصّة الضئيلة من النمو الاقتصادي التي يستحوذ عليها النصف الأفقر من السكان. كما دفعت تدابير النقشف، مثل تقليص القطاع العام، بملايين الأشخاص إلى العمل في وظائف غير نظامية وغير مستقرة، لا توفر لهم أي حماية اجتماعية، ما دفع بالمزيد من الأشخاص إلى براثن الفقر. ويعيش ثلث المصريين/ات، وما يصل إلى 16 بالمئة من التونسيين، و82 بالمئة من اللبنانيين تحت خط الفقر⁷ أو في فقر متعدد الأبعاد⁸، في حين يتمتع عدد قليل جداً من الأفراد الأثرياء وعائلاتهم بالثروة الهائلة مستحويين على معظم الدخل الوطني.

إنّ الحماية الاجتماعية هي حق أساسي من حقوق الإنسان وتعمل كصمام أمان في الأزمات. ولكن على امتداد المنطقة، كانت خطط الحماية الاجتماعية تعاني أصلاً من شوائب لجهة قلة تطورها ومن نقص التمويل قبل الجائحة، لذا لم تتمكن من توفير الحماية عندما احتاج الناس إليها. ففي عام 2020⁹ حصل 14 بالمئة فقط من اللبنانيين/ات و50 بالمئة من التونسيين/ات على تغطية اجتماعية واحدة على الأقل، وفي مصر، لم يستفد أقل من ثلثي الفقراء (60 بالمئة) من أي شكل من أشكال شبكات الأمان الاجتماعي¹⁰.

وقد ساهمت المؤسسات المالية الدولية في رسم هذه الصورة القاتمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ودفعت باتجاه اتخاذ المزيد من تدابير "شدّ الحزام" من خلال شروط الإقراض، ودعمت الحكومات لتفكيك أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة لصالح شبكات الأمان التي تعتمد على استهداف الأشخاص الأشدّ فقراً حصراً مع اقضاء معظم السكان. ومن جانبها، عانت الحكومات في سعيها لتنفيذ مشروعات المؤسسات المالية الدولية للوصول إلى التمويل الدولي من نقص التمويل في الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم. وقد أدى ذلك إلى خلق نظام ذي مستويين، حيث تتمتع الأسر الغنية بفرص أفضل للحصول على الرعاية الصحية الخاصة والتعليم، في حين يُترك لبقية لأسر المستشفيات المتهاكلة والصفوف الدراسية المزدهمة. فعلى سبيل المثال، تتدهور البنية التحتية للمدارس في تونس حيث ثمة 1415 مدرسة ابتدائية لا يصلها الماء، وتشير التقديرات إلى أنّ أكثر من 100,000 تلميذة وتلميذ يتسربون من المدرسة كل عام¹¹.

وتدفع النساء الثمن الأعلى لكارثة التقشف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويتحمّلن العديد من آثارها السلبية، حيث تسدّ أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي يمارسها الفجوات الناجمة عن تدهور الخدمات العامة. وتُمنّي النساء في المنطقة ما يصل إلى 34 ساعة في الأسبوع في أداء أعمال غير مدفوعة الأجر، مقارنة بما يصل إلى 5 ساعات للرجال¹². كما أنّ النساء غائبات بشكل ملحوظ عن القوى العاملة بأجر. وتسجّل المنطقة أدنى حصّة من دخل المرأة في العمل في العالم، حيث تبلغ 12 بالمئة¹³. كما تشغل النساء الجزء الأكبر من وظائف الرعاية في القطاع العام: 67 بالمئة في مصر و72 بالمئة في الأردن و52 بالمئة في تونس. ويعني ذلك أنه عندما تُنفذ تدابير التقشف، مثل تلك التي يدعمها صندوق النقد الدولي والتي تنطوي عادة على فقدان العديد من وظائف القطاع العام، تتأثر النساء بشكل غير متكافئ.

وفي غياب الضريبة على الثروة، اعتمدت الحكومات في المنطقة على التقشف الضارّ بدلاً من سياسات الحدّ من اللامساواة. وقد قدر صندوق النقد الدولي أنّ "الفرق بين تحصيل الضرائب الفعلي والمحتمل يساوي في المتوسط حوالي 14 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء النفط والغاز)¹⁴". ويشكل ذلك ثلاثة أضعاف ما أنفقته المنطقة على الرعاية الصحية وحدها في عام 2020.

وبشكل عام، فإنّ ضريبة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدرّ أقل من 2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالمقارنة، فإنها تمثل 8.31 بالمئة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹⁵. وعلاوة على ذلك، شهدت اتجاهات ضرائب الدخل الفردي انخفاضاً متزايداً في معدلات الضرائب بالنسبة لأصحاب الدخل المرتفعة ولكنها ارتفعت بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفض، ما زاد من تعميق المستويات الإجمالية للامساواة في المنطقة. وكان هذا هو الحال أيضاً بالنسبة للشركات، إذ تتصدّر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا القائمة في مجال الإعفاءات الضريبية للشركات الكبرى.

وحالياً، تونس هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تفرض ضرائب على صافي الثروة، وإن كانت ضئيلة بنسبة 0.5 بالمئة فقط على قيمة العقارات التي تزيد عن 3 ملايين دينار، في حين أنّ الضرائب التصاعديّة لا تزال وعداً لم يتمّ الوفاء به بعد. ومع عدم استغلال هذا المصدر من الإيرادات الضريبية، يقع عبء الدين العام على غالبية أفراد المجتمع. وبدلاً من الاستثمار في الخدمات العامّة التي يمكن أن تساعد في الحدّ من اللامساواة، تُنفق أموال دافعي الضرائب على خدمة الدين العام الذي يستفيد منه الأثرياء. فالضرائب غير المتكافئة التي تقع على كاهل الطبقة الوسطى، والضرائب المفروضة على الأشخاص الذين يكسبون الحدّ الأدنى للأجور، والامتيازات الضريبية للأغنياء، تدعم جميعها اللامساواة في الدخل في المنطقة وتُحبط فرص التحوّل الاقتصادي والتعافي.

وتُعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً ملاذاً للشركات التي تتلقّى حوافز ضريبية كبيرة، على حساب توسيع المالية العامّة. فقد كانت التكلفة الإجمالية للحوافز الضريبية في المغرب في عام 2021 تعادل ميزانية الصحة بأكملها لذلك العام¹⁶، بينما في تونس، كانت تكلفة الحوافز الضريبية للشركات البالغة 7.75 مليار دولار أمريكي أعلى من الإنفاق على التعليم وبلغت ضعف ميزانية الصحة¹⁷.

وتؤكد هذه النظم الضريبية غير العادلة وغير المتكافئة على نكث الصندوق لوعده بدعم الضرائب العادلة والنظم الضريبية المنصفة من خلال برامجها المتكرّرة للقروض مع بلدان المنطقة. وفي حين أنّ مشورته في مجال السياسات العامّة لهذه البلدان كثيراً ما تدعو إلى نظم ضريبية منصفة ترصد بفاعلية الأفراد والشركات ذات الملاة المالية العالية، فإن تدابيرها الخاصّة لا تأخذ هذه التوصيات في الاعتبار في كثير من الأحيان. وفي حين دعا صندوق النقد الدولي في البداية إلى إجراء إصلاحات في ضريبة الدخل على الأفراد أو الشركات في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت السياسات التي اعتمدت إما عشوائية أو فائتة أو استطاع التهرب منها أولئك الذين استهدفتم. ومع ذلك، شهدت الجهود الحماسية التي يبذلها صندوق النقد الدولي لنشر الضريبة على القيمة المضافة ورفع الدعم إقبالاً أكبر بكثير - وقد شعر أشدّ الناس فقراً بآثارها السلبية بشكل أكثر حدّة.

فالإيرادات الضائعة لا تُعزى فقط إلى النظم الضريبية المعطلة والبالية والتي تفاقم اللامساواة، بل أيضاً إلى انتشار التحايل والتهرب الضريبيين في جميع أنحاء المنطقة. وتأتي الأنظمة الضريبية "التي تسمح بالتسرب" نتيجة لنقص الموظفين/ات ونقص التمويل في الإدارات الضريبية وتعقيد القوانين والملاذات الضريبية. ففي عام 2018، خسر لبنان وحده عائدات ضريبية تقدر بنحو 5 مليارات دولار بسبب التهرب الضريبي¹⁸.

كما شهد سكان المنطقة الذين تزيد ثروتهم الصافية الفردية عن 5 ملايين دولار أمريكي نمواً في ثرواتهم مجتمعة، من 1,684 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى ما يقرب من 3,000 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2022. وفي حين اتخذت حكومات أخرى في جميع أنحاء العالم إصلاحات ضريبية تصاعديّة، تمسكت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنماذج القديمة - مع نتائج

كارثية بالنسبة للعديد من أفقر الأشخاص في تلك البلدان.

بناءً على تقديراتنا لأربع دول - مصر والأردن ولبنان والمغرب - فإنّ فرض ضريبة ثروة بنسبة 5 بالمئة على الأفراد الذين يملكون ثروات تبلغ 5 ملايين دولار أمريكي وما فوق من شأنه أن يولد إيرادات مجتمعة بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي. ويمكن استخدام هذه الأموال لتعزيز الخدمات العامة وتوسيع نطاقها لتشمل من تمسّ بهم الحاجة إليها. فعلى سبيل المثال، ستسمح لمصر بمضاعفة إنفاقها على الصحة، في حين يمكن للأردن مضاعفة ميزانيته التعليمية. ويمكن للبنان أن يزيد إنفاقه على الصحة والتعليم مجتمعين بسبعة أضعاف.

وفي حين تقع على عاتق الحكومات في المنطقة في نهاية المطاف مسؤولية إصلاح النظام الضريبي لصالح الجميع، يجب على المؤسسات المالية الدولية أن تضطلع بدور رئيسي لضمان تنفيذ هذه الإصلاحات ونجاحها. وقد كان صندوق النقد الدولي عاملاً مساعداً لأوجه اللامساواة المتفشية الآن، باعتباره حافزاً للعديد من السياسات الضارة التي سمحت لأغنى الأفراد في المنطقة بأن يصبحوا أكثر ثراءً. وتشكل المؤسسة جداول الأعمال الاقتصادية الوطنية وتنصّ على الشروط التي يمكن أن تصحّ العديد من أخطائها؛ ويمكنها أن تفكك السياسات التي تعمق أوجه اللامساواة بدلاً من أن ترسخها. والأمر الأهم هو أن صندوق النقد الدولي يمكن أن يقترح تدابير غير تقشفية تسعى للحدّ من اللامساواة بين الناس عبر تشجيع الضرائب التصاعديّة وضرائب الثروة القادرة على إصلاح الخدمات الاجتماعية ونُظُم الحماية الاجتماعية المعطلة.

التوصيات

لا يمكن السماح للتقشف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأن يصبح هو القاعدة. ويمكن أن يوفر فرض ضرائب على أرباح أغنى الناس في المنطقة مواردًا حيوية للبدء في ردم الهوة بين الأغنياء والبقية.

التوصيات لحكومات المنطقة:

تحديد أهداف وطنية للحدّ من اللامساواة

- جمع ونشر البيانات عن دخل الأشخاص و ثرواتهم على أساس سنوي.
- استخدام هذه البيانات لتحليل الأثر التوزيعي لجميع السياسات المقترحة.
- العمل مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى لوضع خطط وطنية للحدّ من اللامساواة.
- وضع أهداف محدّدة زمنيًا وواضحة للحدّ من اللامساواة، بهدف عدم تجاوز دخل أغنى 10 بالمائة من السكان دخل أفقر 40 بالمائة منهم، مع إبقاء نسبة بالما عند المعدل 1.

فرض ضرائب على الأغنياء - الآن

- فرض ضريبة تضامنية - بنسبة 5 بالمئة على الأقل - لمرة واحدة على صافي ثروة أغنى 1 بالمئة من السكان.
- فرض ضرائب تصاعديّة دائمة على الثروة، مع ضريبة دائمة بنسبة 2 بالمئة على الأقل على صافي الثروة.
- تعزيز تصاعديّة نُظْم ضريبة الدخل على الأفراد لضمان فرض ضرائب فاعلة على أصحاب الثراء الفاحش تكون أعلى بكثير من متوسط الضرائب على العمال والطبقة المتوسطة.
- فرض ضرائب تصاعديّة على الميراث تتيح مساهمة عادلة للعقارات الكبرى في جهود تحصيل الإيرادات الحكومية.
- فرض ضرائب عقارية تصاعديّة تضمن المساهمة العادلة لكبار أصحاب الأراضي والعقارات في جهود حشد الموارد المحلية.
- جعل ضريبة دخل الشركات أكثر فاعلية وإلغاء النُظْم الضريبية التفضيلية، ولا سيما بالنسبة للمناطق الخاصّة والمؤهلة، وإعادة النظر في الحوافز والإعفاءات الضريبية الحالية من منظور الإنصاف والعدالة الاجتماعية والعدالة بين الأنواع الاجتماعيّة والعدالة الضريبية.
- فرض ضريبة على الدخل السلبي الضريبي الناجم عن الأصول الملموسة وغير الملموسة بمعدلات كبيرة تكفي للسماح بحشد الموارد المحلية، وذلك بإلغاء الحوافز الضريبية على الدخل السلبي ومواءمتها مع معدلات الدخل الفردي من العمل.
- إصلاح النُظْم الضريبية القائمة لضمان العدالة وإعادة توزيع الثروة والدخل، وتمويل نُظْم الرعاية العامة والحماية الاجتماعيّة الشاملة والتحويلية. أيضًا، إعادة توجيه الموارد لإرساء الأسس لاقتصادات منتجة وشاملة وأكثر مراعاة للبيئة من خلال نُظْم مناسبة من الحوافز والمثبطات، من أجل إعادة هيكلة الاقتصادات بعيدًا عن الاعتماد المفرط على السياحة والخدمات الريعية والمنخفضة التكلفة.
- ضمان كون الإيرادات التي تُجمع من خلال السياسات المالية والضرائب تحترم مبادئ الميزنة المراعية للنوع الاجتماعي والتي تعزز المساواة.
- إرساء الشفافية والمساءلة الضريبية من خلال إتاحة البيانات الضريبية، لا سيما بالنسبة لضرائب الدخل الفردي وضرائب الشركات.
- تقليل الاعتماد على ضرائب الاستهلاك غير العادلة والتنازلية من خلال:
 - الامتناع عن زيادة المعدلات العامة للضريبة على القيمة المضافة.
 - إعفاء السلع والخدمات الضرورية الأساسية من الضريبة على القيمة المضافة.
 - زيادة ضريبة على القيمة المضافة على المنتجات والخدمات الحصرية لاستهلاك الأسر الثرية.
- تمكين الإدارات الضريبية الوطنية وتزويدها بالموارد المالية والبشرية والتقنية واللوجستية اللازمة لمكافحة الاحتيايل الضريبي وتعقب المساهمات المالية لأغنى الأفراد والشركات.
- العمل على تحقيق التعاون الإقليمي والدولي من أجل:
 - وضع حدّ أدنى لمعدل الضريبة الفعلي على الشركات يكون أعلى من معدل 15 بالمئة الذي سيجب محليًا؛
 - معالجة تحويل الأرباح.

- دعم وضع الأمم المتحدة لاتفاقية ضريبية تهدف إلى التحسين الشامل للتنسيق والتنسيق الفاعل بشأن المسائل الضريبية ومعالجة مشكلة الملاذات الضريبية وإساءة استعمال الضرائب من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، وغير ذلك من التدفقات المالية غير المشروعة التي تعوق إعادة التوزيع وتستنزف الموارد التي يمكن أن تكون حاسمة لمعالجة اللامساواة.

سياسات القضاء على اللامساواة

- توفير خدمات عامة مجانية وشاملة وتحويلية للنوع الاجتماعي يقدمها القطاع العام ويمولها، وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة - للجميع من دون تمييز، بمن فيهم المهاجرين/ات واللاجئين/ات - كأداة للحد من اللامساواة وبناء التماسك الاجتماعي.
- زيادة الاستثمارات العامة في الماء والكهرباء، فضلاً عن شبكات النقل الآمنة؛ ومن شأن ذلك أن يقلل من حجم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تؤديها النساء وأن يعود بالنفع على المجتمعات المحلية الهشة والمهمشة.
- ضمان رعاية نوعية للأطفال تكون متاحة للجميع، وأن تكون في متناول المجتمعات المحلية الأشد هشاشة. وينبغي أن تتجاوز السياسات رعاية الطفل وأن تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة؛ ويشمل ذلك رعاية كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة أو المرضى وأي شخص آخر يحتاج إلى رعاية، ولا سيما الأشخاص من أفقر الأسر.

صندوق النقد الدولي شريك في الحد من أوجه اللامساواة على امتداد المنطقة

لطالما كان صندوق النقد الدولي جهة فاعلة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو يقدم حالياً المساعدة المالية إلى ثلاثة بلدان على الأقل، مع تفاوض بلدين آخرين على الأقل بشأن برنامج للقروض.

وثمة تدابير بديلة ينبغي أن يوصي الصندوق باعتمادها لضمان تعاف من الجائحة والأزمات الاقتصادية يتمحور حول الناس. وينبغي أن يقوم بما يلي:

- الإصرار على قياس الحكومات للامساواة وأن تجمع وتنتشر بيانات عن الثروة والدخل على أساس سنوي.
- العمل مع السلطات للاتفاق على أهداف واضحة ومحددة زمنياً للحد من أوجه اللامساواة.
- ضمان خضوع جميع أهداف الاقتصاد الكلي وغيرها من الإصلاحات الهيكلية في برامج القروض لتحليل الأثر التوزيعي، لضمان حدّها من اللامساواة.
- أن يُدرج في تحليلاته أهدافاً أخرى للاقتصاد الكلي في برامج مثل التضخم والعجز المالي. وينبغي أن يشمل ذلك السرعة التي يجب أن يُخفف بها التضخم والعجز والمستوى الذي ينبغي استهدافه. كما ينبغي مناقشة المستوى الأمثل لاحتياطات النقد الأجنبي، وإجراء تحليل شفاف للمفاضلات بين مختلف السيناريوهات ذات الصلة.
- ينبغي ألا يتخذ رؤساء بعثات صندوق النقد الدولي القرارات الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي مع وزراء المالية خلف الأبواب المغلقة، بل ينبغي أن تكون هذه القرارات جزءاً من حوار وطني شامل وشفاف - تُعرض فيه الخيارات المختلفة وتُناقش - ويُتبع اتفاقاً واسع النطاق على الاستراتيجية الاقتصادية والمالية المناسبة التي يجب اتباعها.
- وقف جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السياسات الضريبية التنازلية في التوصيات التي يقدمها إلى الحكومات، بما في ذلك عن طريق إزالة المقترحات الداعية إلى فرض ضرائب على الاستهلاك أو زيادتها.
- الاستعاضة عن التركيز غير المتكافئ على الضرائب غير المباشرة بزيادة الدعم للحكومات لتصميم وتنفيذ سياسات الضرائب المباشرة التصاعدية، بما في ذلك:
 - تشجيع توظيف وتمويل الإدارات الضريبية والابتعاد عن تشجيع تجميد التوظيف في الخدمات العامة؛
 - تقديم المساعدة الفنية في تصميم الضرائب على الثروة وعلى الشركات.
- الابتعاد عن تدابير التقشف لصالح دعم مسارات التكيف الاقتصادي والضرائب التصاعدية لتكون أكثر تدريجاً وتحد من اللامساواة.
- الارتقاء إلى مستوى سرديّة صندوق النقد الدولي الخاصّة بشأن مكافحة اللامساواة من خلال التنفيذ الهادف لمبادئه التوجيهية التنظيمية للتعامل مع اللامساواة الاقتصادية واللامساواة بين الأنواع الاجتماعية.
- إعطاء الأولوية للخدمات العامة والحماية الاجتماعية الشاملة في برامج القروض المقدّمة إلى البلدان، من خلال:
 - ضمان الحيز المالي الكافي للحفاظ على تقديم الخدمات العامة وزيادتها، وإزالة جميع الحواجز التي تحول دون الإنفاق العام، مثل تجميد أجور العاملين/ات في القطاع العام؛
 - دعم الخدمات العامة الشاملة والنوعية والمجانية، التي تحدّ بشكل واضح من اللامساواة والفقر - على سبيل المثال، من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم لوضعها على المسار الصحيح بهدف الوصول إلى مستويات متفق عليها دولياً. وينبغي أن يشمل ذلك إلغاء جميع الرسوم على المستخدمين/ات واستعمال التمويل القائم على الضرائب لأغراض الصحة والتعليم. كما ينبغي

أن يشمل توظيف أعداد كافية من المعلمين/ات والعاملين/ات في المجال الصحي مع دفع أجور كريمة لهم.

1- مقدّمة

بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على بدء جائحة كورونا، تجد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نفسها في مواجهة أزمة اقتصادية أعمق. وتسعى المزيد من الدول للحصول على برامج إنقاذ من صندوق النقد الدولي مع تزايد الديون في جميع أنحاء المنطقة. وتتفاقم أزمة اللامساواة إذ تجد البلدان نفسها محاصرة بين سندان خدمة الديون ومطرقة التقشف، بينما تُحرم من حيز السياسات والتمويل اللازم لمكافحة اللامساواة ودعم اقتصاداتها.

وعلى الرغم من أن آثار الجائحة جاءت مدمرة على شعوب المنطقة، إلا أنها قدّمت أيضاً فرصة للانفصال عن سياسات الماضي الضارة - التي بنت اقتصادات وطنية تفضل الربح للقلّة والتقشف للغالبية. ولكن بدلاً من اغتنام هذه الفرصة وتلبية مطالب الملايين الذين خرجوا للتظاهر في الشوارع خلال الربع العربي عام 2011 للمطالبة بالعدالة الاجتماعية، اختارت الحكومات، من خلال سياساتها، مواصلة السير على طريق التقشف. وبالتالي، فإنّ اللامساواة المتفشية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي خيار سياسي متعمد من قبل النخب الحاكمة، وتمكنها من ذلك المؤسسات المالية الدولية.

وتعدّ اللامساواة في الدخل والثروة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين الأشدّ في العالم، وتتأثر النساء بشكل غير متكافئ بالهياكل الاقتصادية المُصمّمة لترسيخ التسلسل الهرمي بين الأنواع الاجتماعية. وكانت المحاولات الهادفة لمكافحة اللامساواة نادرة، وغالباً ما أحبطها أو عرقلها تحالف النخب السياسية والاقتصادية. وقد أسفر هذا النمط من تقديم مصالح أغنى الناس في المجتمع عن وضع جديد ذهب فيه نصف إجمالي الدخل قبل الجائحة إلى أغنى 10 بالمئة من البشرية فيما حصل نصفها الأفقر على 11 بالمئة فقط¹⁹. وكانت الجائحة بمثابة طفرة للأثرياء الذين شهدوا زيادة في صافي ثروتهم بنسبة 60 بالمئة على الأقل من 2019 إلى 2022، بينما شهد أصحاب المليارات زيادة ثروتهم بنسبة 22 بالمئة²⁰. ويتناقض هذا الارتفاع بشكل حادّ مع وضع النسبة المتبقية البالغة 90 بالمئة من السكان، الذين شهدوا انخفاضاً حاداً في دخولهم²¹.

إنّ استمرار مثل هذا التركيز المرتفع للدخل والثروة في أيدي قلة قليلة من الناس يرتبط ارتباطاً وثيقاً بصعود وترسيخ طبقة فاحشة الثراء تحتل مناصب متزايدة في الحكومات والبرلمانات وتهدف إلى حماية امتيازاتها وبالتالي تقويض الجهود الرامية إلى إعادة توزيع الثروة والدخل.

وليس من قبيل المصادفة غياب العام للنظم الضريبية التصاعدية، وعوامل الاستقرار الاقتصادي التلقائية (مثل التأمين ضد البطالة) والحماية الاجتماعية الشاملة، واللامساواة في تقديم الخدمات العامة؛ بل هي عوامل غير متكافئة. وهي تعمل على زيادة ترسيخ اللامساواة في الدخل والثروة واللامساواة بين الأنواع الاجتماعية، وإقصاء المجتمعات المحلية المهمشة²². فقد سعت النخب الثرية، التي تتمثل مصالحها الأساسية في الحفاظ على مستويات ضرائب منخفضة للغاية، بشكل منهجي وناجح إلى تقليص طموحات الدولة وقدراتها²³. وعلى هذا النحو، تعاني المالية العامة من نقص الموارد في حين تتحمل الحكومات المزيد من الديون وترسخ التقشف من خلال نقص تمويل البنى التحتية الاجتماعية الحيوية والخدمات العامة²⁴.

2- التريّح من الأزمة: انفجار اللامساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لقد أدت عقود من سياسات التقشف، التي لم تنقطع بسبب انتفاضات عام 2011، إلى انتشار العمالة غير النظامية، والافتقار إلى ديناميكية القطاع الخاص، وتفريغ الإدارة العامة. ونتيجة لذلك، تعدّ مستويات اللامساواة الشديدة سمة مستمرة وبارزة للاقتصاد السياسي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولم تعطّل جائحة كورونا هذا الاتجاه، بل على العكس من ذلك، فقد فاقمته إذ ظلت الحكومات ملتزمة بالحفاظ على إطار التقشف حتى أثناء الأزمة²⁶.

في مصر، لم تتمكن سوى 15 بالمئة من الأسر من الحصول على المساعدات الحكومية، واضطرت نسبة أعلى من الأسر الفقيرة إلى اتباع استراتيجيات تكيف أخرى لمعالجة انخفاض دخلها²⁵.

2.1- الانتعاش للأغنياء والتعشّف للبقية

سرعان ما تبدّدت سرديّة "إعادة البناء بشكل أفضل" التي سادت خلال الجائحة إذ حوّلت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبء الاستجابة لتضعه على أكتاف الفقراء والطبقات المتوسطة. فعلى سبيل المثال، استخدمت الحكومة الأردنية نصف مساهمات تأمين الأمومة لدعم التحويلات النقدية للفئات الأشدّ ضعفاً، بدلاً من فرض ضرائب على الأثرياء لتمويل هذه الاستجابة وغيرها. أمّا مصر فقد أدخلت تدابير تنازلية من خلال فرض "ضريبة فيروس كورونا" بنسبة 1 بالمئة على جميع رواتب القطاعين العام والخاص و0.5 بالمئة على معاشات التقاعد الحكومية، مع تأخير تنفيذ ضريبة الأرباح الرأسمالية التي تمسّ الحاجة إليها²⁷. كما خفضت الحكومة التونسية 150 مليون دينار تونسي من فاتورة أجور القطاع العام لتحرير الموارد للاستجابة للجائحة²⁸. وليست هذه سوى بعض الأمثلة على النهج العام الذي تتبناه بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستمرار حملة التقشف التي استمرت لعدة عقود، وتمكين أغنى الأفراد في المجتمع من تجنب تقاسم عبء تكاليف الجائحة.

كما تحملت الشركات حصّة ضئيلة من العبء واستفادت بدلاً من ذلك من انخفاض الضرائب أو حتى انعدامها أثناء الجائحة. فعلى سبيل المثال، في مصر، أنفقت الحكومة لدعم الشركات والقطاع الخاص أكثر ممّا أنفقت على الرعاية الصحية ودعم الأسر مجتمعيين، لكنها لم تطلب من الشركات التي تتلقى دعماً حكومياً الاحتفاظ بعاملاتها وعمّالها²⁹. وعلى النقيض من ذلك، ضربت الجائحة المجتمعات المحلية الهشة أكثر من غيرها، وكشفت عن أنظمة رعاية هشة وغير كافية، لم تقدّم سوى القليل من الدعم والحماية الاجتماعية.

وقد أثر ذلك في المقام الأول في الأشخاص العاملين في القطاع غير النظامي، والمهاجرين/ات، والعمال والعمالات الأشدّ ضعفاً، والنساء، والشباب، والأشخاص الأقلّ تعليماً، الذين عانوا من خسائر أكبر في الوظائف. ففي المغرب، على سبيل المثال، ارتفعت البطالة من 14 بالمئة في عام 2020 إلى 20 بالمئة في عام 2021، وتسرّب عدد أكبر من النساء من القوى العاملة مقارنة بالرجال³⁰. أمّا القطاعات التي تعتمد على العمل غير النظامي (مثل البيع بالتجزئة والزراعة والتصنيع والنقل والسياحة والمبيعات) فقد تقلصت بسرعة. ولم يكن لدى العاطلين/ات الجدد سوى فرص قليلة للعمل عن بعد، في حين كان العمالات والعمال النظاميون بأجر، الذين يمكنهم العمل من المنزل، يتمتعون بحماية نسبية.

وتعرّض العاملون/ات في القطاعات الأساسية مثل الصحة والرعاية والتعليم والزراعة بشدّة للإصابة بفيروس كورونا - وفي كثير من الحالات من دون الحصول على تدابير الحماية الكافية أو التلقيح. ودخلت بلدان المنطقة في الجائحة من دون سابق استعداد بأنظمة حماية اجتماعية تعاني من نقص التمويل والتجهيز³¹. كما شهد التعليم العام والصحة تخفيضات في الميزانية، كما رأينا في العديد من البلدان المتوسطة الدخل بعد الجائحة. وكان للركود الناجم عن القيود المفروضة استجابة لجائحة كورونا وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، الذي تفاقم بسبب حرب أوكرانيا، آثار توزيعية تنازلية دفعت بالعديد من الأسر ما دون خط الفقر.

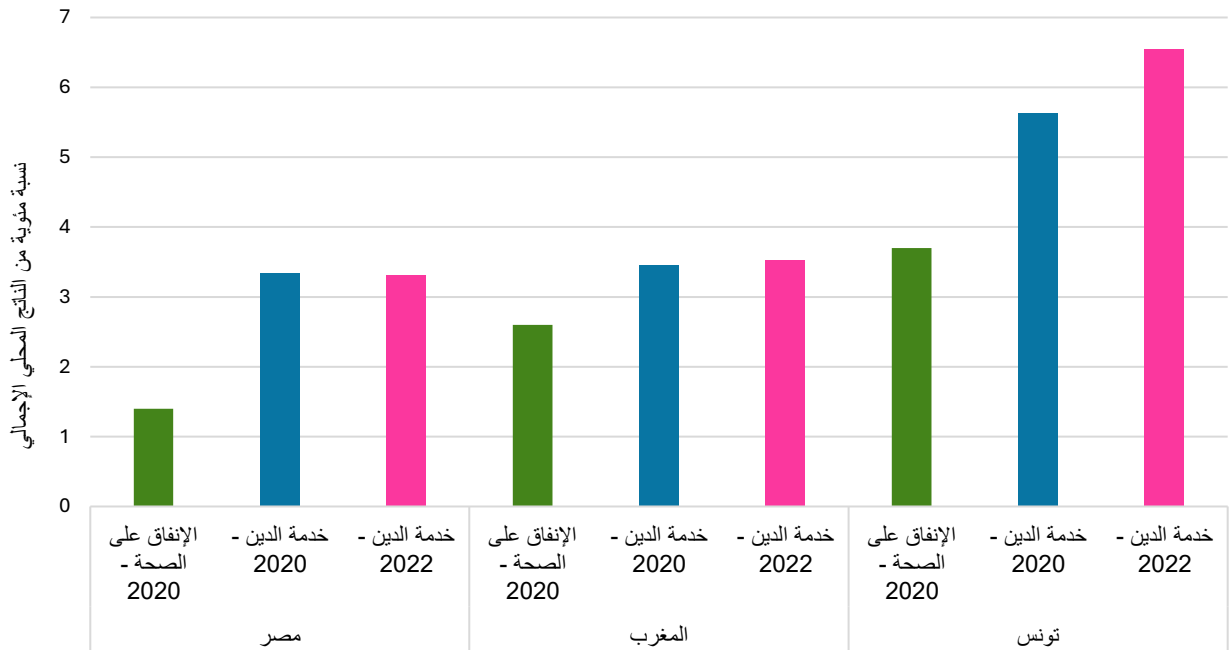
أمّا أغنى الأشخاص في المنطقة فقد عانوا من الجائحة بشكل مختلف تماماً: إذ نتج عن فترة 2019-2020 طفرة في ثروتهم، حتى في البلدان التي تعاني من أزمة اقتصادية حادة. فعلى سبيل المثال، في حين يشهد لبنان انهياراً اقتصادياً ومالياً غير مسبوق، شهد الأفراد الذين تبلغ ثروتهم الصافية 5 ملايين دولار أمريكي أو أكثر تضاعف ثروتهم مجتمعة تقريباً بين ديسمبر 2020 وديسمبر 2022، إذ ارتفعت من 18.7 مليار دولار إلى ما يقرب من 35 مليار دولار. كما شهد المصريون الأثرياء زيادة ثروتهم بأكثر من 50 بالمئة من 97.7 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى 153.9 مليار دولار أمريكي في عام 2022، في حين كانت البلاد ترزح تحت وطأة أزمة مالية خانقة، وتتشبث بشدّة بالتمويل الخارجي للحفاظ على الاقتصاد من الانهيار. كما تمتع أصحاب الملايين الأردنيون بنمو في صافي ثروتهم من 19 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى 31.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022، بينما كان ثمة زيادة معتدلة بالنسبة للمغاربة

الأثرياء، من 28.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى 31.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022. وقد راكمت أصحاب المليارات خلال الجائحة ثروات تفوق ما جمعه خلال العقد السابق³².

وفي حين كان أغنى الناس يكسبون الثروة، كان البقية يراكمون الديون. فقد ارتفع الدين العام في جميع دول المنطقة: ففي تونس، ارتفع من 43 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 80 بالمائة في عام 2021، وفي مصر من 70 بالمائة إلى 90 بالمائة، وفي المغرب من 45 بالمائة إلى 69 بالمائة³³. أما لبنان فقد عانى من أعلى مستويات دين بين هذه البلدان الأربعة، إذ بلغت دينه العام 151 بالمائة في عام 2020. وقد فرضت الارتفاعات الأخيرة في الأسعار العالمية للوقود والغذاء ضغوطاً إضافية على أرصدة المالية العامة في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط³⁴.

ويمكن رؤية الآثار المترتبة على هذه الضغوط الواسعة من خلال مقارنة الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2020 (أحدث البيانات المتاحة) مع البيانات المتعلقة بخدمة الدين. وكما يبين الرسم 1، في مصر والمغرب وتونس، فقد تجاوزت خدمة الدين الإنفاق الصحي في عام 2020، واستمرت في استهلاك حصة مماثلة أو أعلى من إجمالي الناتج المحلي حتى عام 2022.

الرسم 1. خدمة الدين والإنفاق الحكومي على الصحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: بيانات الإنفاق الحكومي العام المحلي على الصحة المستمدة من البنك الدولي (المؤشر: SH.XPD.GHED.CH.Z) وبيانات خدمة الدين المستمدة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2022).

لقد أدت الزيادات المتتالية في أسعار الفائدة في شمال الكرة الأرضية إلى تفاقم المخاطر المالية لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط وجاءت لتفاقم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها المنطقة أصلاً. كما أدى ذلك إلى تأثير مشترك لانخفاض عالمي في السيولة، وارتفاع في عائدات السندات وزيادة كبيرة في سعر صرف الدولار الأمريكي. كما أثر ذلك سلباً في جميع البلدان الفقيرة في المنطقة، ولا سيما تلك التي تتحمل عبء دين كبير مقوم بالعملات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، فقدت مصر وتونس القدرة على الوصول إلى سوق الائتمان العالمية، ما تسبب في ضائقة مالية. ومن خلال الإصرار على عدم فرض ضرائب على الأثرياء، قامت الحكومات في المنطقة بحرمان المالية العامة لصالح خدمة الديون المتصاعدة - والتي يحتفظ بها جزئياً نفس الأشخاص الذين لم تُمس ثرواتهم. وقد أدى هذا الوضع إلى درجة من إعادة التوزيع العكسي من الطبقات الوسطى والأسر الفقيرة إلى الطبقة الأغنى. ويستفيد الدائنون المحليون والخارجيون من أسعار الفائدة الباهظة، ما يؤدي إلى مزاحمة الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة، في حين يتعرّض الفقراء والطبقات المتوسطة لمزيد من الضغط تحت وطأة التقشف والديون.

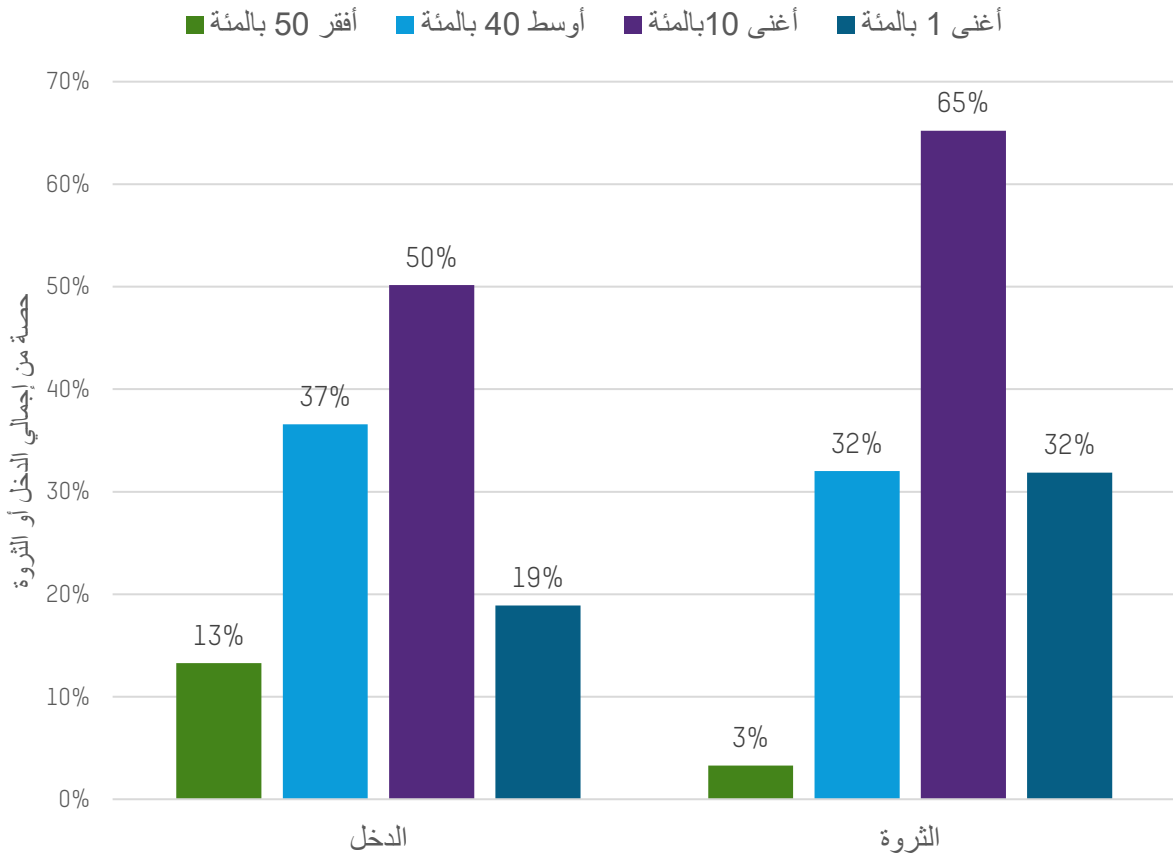
وقد أدى تقديم مصالح أغنى الناس في المجتمع من خلال السياسات المالية والسياسات الاقتصادية بشكل عام، إلى تأجيل مستويات لا تطاق من اللامساواة في المنطقة. كما أدى التقشف المستمر في العديد من البلدان إلى خلق أي أمل في حدوث تحوّل حقيقي في السياسات الاقتصادية نتيجة للجائحة، ولم يؤد التقشف في الواقع إلا إلى تسريع الاتجاهات القائمة أصلاً.

إنّ نقص تمويل الخدمات العامة، وزيادة العمالة غير النظامية، والافتقار إلى سياسات التوزيع، لن يؤدي إلا إلى تفاقم الموقف بالنسبة لأفقر الأشخاص في المنطقة ما لم تبدأ الحكومات، بدعم من المؤسسات المالية الدولية، في سنّ سياسات إعادة التوزيع الصريحة التي تستهدف الأغنياء بشكل مباشر. والخطوة الأولى الضرورية والتي لا مفر منها نحو تحقيق ذلك هي اعتماد نُظم ضريبية تصاعدية.

2.2- مستويات عالية ومستمرة من اللامساواة

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى مستويات من اللامساواة في جميع أنحاء العالم³⁵. وكما يوضح الرسم 2، في عام 2020، حصل أغنى 10 بالمائة من سكان المنطقة على نصف إجمالي الدخل القومي، في حين استحوذ النصف الأفقر منهم على 13 بالمائة فقط. أما النسبة المتبقية من إجمالي الدخل القومي، أي 37 بالمائة، فقد حصلت عليها الطبقة الوسطى. وجاءت مستويات تركيز الثروة أكثر تطرفاً. ففي عام 2020، امتلك أغنى 10 بالمائة من السكان 65 بالمائة من إجمالي الثروة الشخصية – واستحوذ أغنى 1 بالمائة وحدهم على 35 بالمائة منها. وفي الوقت نفسه، امتلك النصف الأفقر من السكان 3 بالمائة فقط من إجمالي الثروة الشخصية.

الرسم 2. اللامساواة في الدخل والثروة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2020



المصدر: حسابات المؤلفين/ات، قاعدة بيانات اللامساواة في العالم (wid.world)

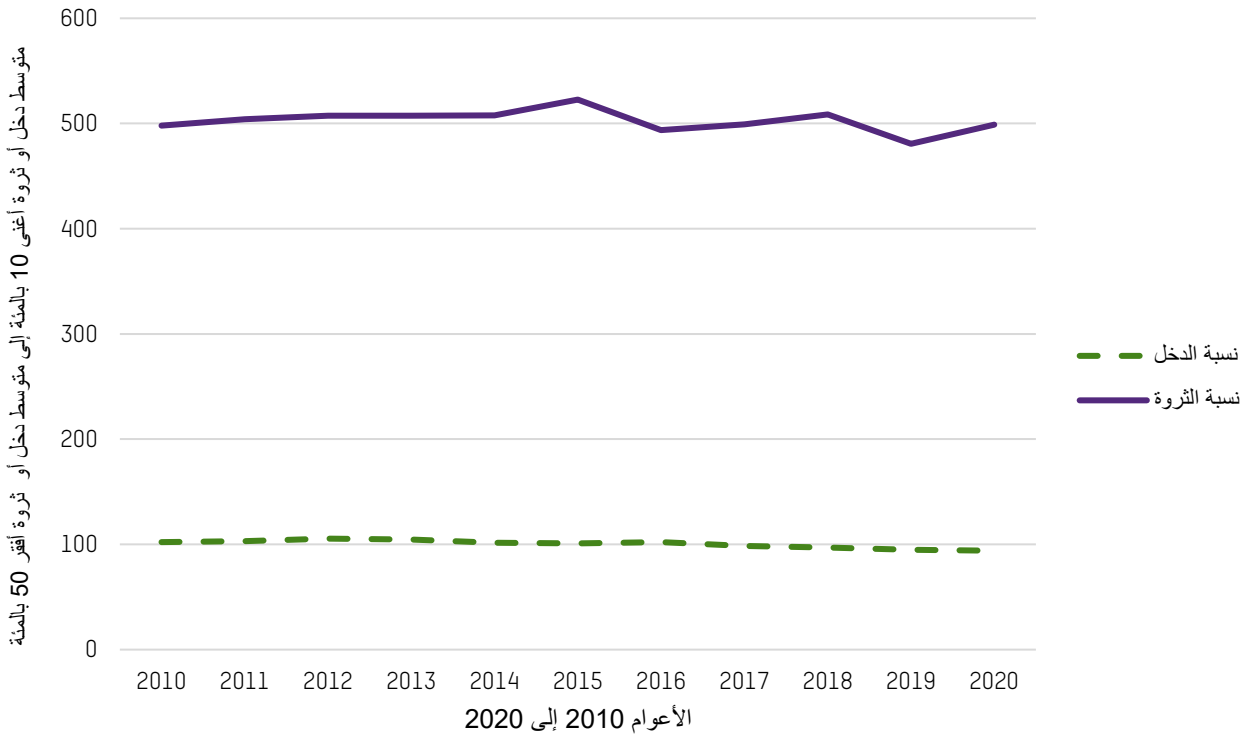
خلال عام 2020، شهد سبعة من أصل 13 مليارديراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة بنسبة 22 بالمائة في ثروتهم، أي ما مجموعه 6 مليارات دولار أمريكي³⁶.

وكانت اللامساواة في الدخل والثروة سمة ثابتة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فكما يوضح الرسم 3، من عام 2010 إلى عام 2020، كسب أغنى 10 بالمائة من الناس حوالي 100 ضعف دخل أفقر 50 بالمائة منهم. أما الثروة فهي أكثر تركيزاً: إذ امتلك أغنى 10 بالمائة من الأفراد دخلاً يوازي 500 ضعف ثروة أفقر 50 بالمائة من الناس خلال الفترة نفسها.

وبالكاد تحركت مستويات اللامساواة هذه خلال العقد الماضي، ما يكشف عن غياب الإرادة السياسية لمعالجة أزمة اللامساواة. وكان من المفترض أن يكون عام 2010 هو عام التحول الاقتصادي الكبير في المنطقة لتحقيق التطلعات التي جرى التعبير عنها من خلال انتفاضات الربيع العربي، عندما خرج الناس إلى الشوارع للمطالبة بالعدالة الاجتماعية.

ولكن، بدلاً من تنفيذ سياسات محاربة اللامساواة التي تركز على إعادة توزيع الدخل والثروة، كانت الحكومات التي وصلت إلى السلطة في أعقاب الانتفاضات عازمة على الحفاظ على سياسات التقشف التي كانت تعتمدها الأنظمة السابقة. وقد تميّز العقد الذي انقضى منذ الانتفاضات بعودة صندوق النقد الدولي إلى المنطقة بقوة، وتشجيع وتكييف سياسات التقشف التي كانت ذات آثار سلبية كبيرة في اللامساواة الاقتصادية والفوارق بين الأنواع الاجتماعية³⁷. وفي نهاية عام 2020، زاد أصحاب الثراء الفاحش ثروتهم ووصلوا إلى أعلى مستوى من متوسط ثروتهم منذ عام 2011. وكانت هذه هي النتيجة المباشرة لخيارات الحكومات السياسية وعدم رغبتها في معالجة النمو الإقصائي للدخل.

الرسم 3. فجوات الدخل والثروة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2010-2020

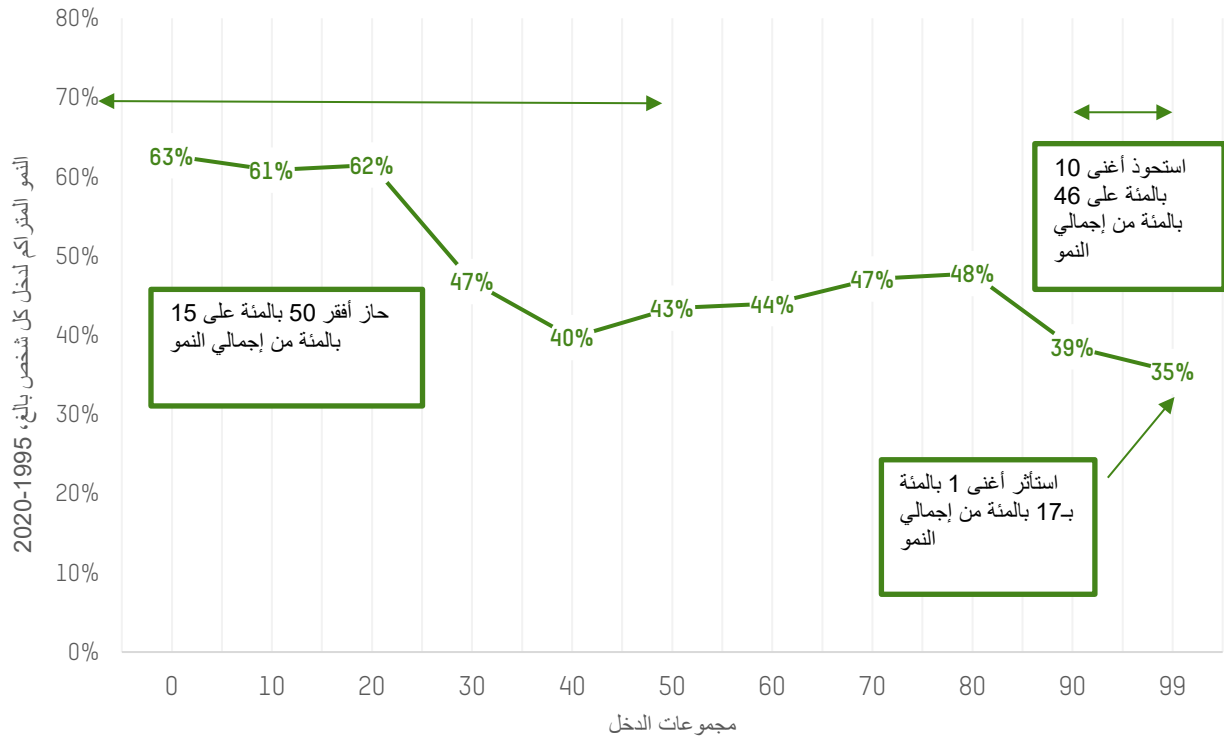


المصدر: حسابات المؤلفين/ات، قاعدة بيانات اللامساواة في العالم (wid.world)

2.3- النمو الاقصادي للدخل

تتجلى القبضة المحكمة لنخب المنطقة على الاقتصادات الوطنية بشكل صارخ في توزيع النمو بين عامي 1995 و2020 (يُرجى مراجعة الرسم 4). ففي حين لم يحصل النصف الأفقر من السكان إلا على 15 بالمائة من إجمالي النمو، فإن أغنى 1 بالمائة وأغنى 10 بالمائة منهم قد تقاسموا 17 بالمائة و46 بالمائة على التوالي. ويبيّن ذلك بوضوح الظلم الكامن في صميم الأنظمة الضريبية في هذه البلدان: فالدخل الهائل المتراكم لأغنى 10 بالمائة هو غير خاضع للضريبة في أسوأ الأحوال ويخضع لضرائب أقل من قيمتها الحقيقية في أحسنها، في حين أن الدخل الضئيل الذي يذهب إلى أفقر 50 بالمائة من السكان يخضع للضريبة مرتين بشكل غير متكافئ.

أولاً، تخضع هذه الفئة الأخيرة رسمياً للضريبة من خلال نُظْم ضريبية غير ملائمة، وهو ما سنبحثه في الجزء الثاني من هذا التقرير. ثانياً، تُفرض ضرائب غير مباشرة عليهم من خلال سياسات التقشف التي تحرمهم من الخدمات العامة النوعية (لأن الحكومات تجبي إيرادات غير كافية لتمويلها) وتتركهم يبحثون عن عمل في الاقتصاد غير النظامي وغير المحمي. وفي المقابل، يتعيّن على النساء التعويض عن الافتقار إلى الخدمات العامة النوعية من خلال أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، ما يزيد من ترسيخ اللامساواة بين الانواع الاجتماعية.



2.4- الفقر والطابع غير النظامي وانعدام الحماية الاجتماعية

وترتبط الحصّة الضئيلة من النمو التي يستحوذ عليها النصف الأفقر من سكان المنطقة ارتباطاً مباشراً بانتشار العمالة غير المستقرة وغير النظامية بأجور منخفضة، والتي تمثل حوالي 60 بالمئة من إجمالي العمالة في المنطقة³⁸. وكان الاقتصاد غير النظامي فاعلاً في نموذج التقشف السائد بطريقتين أساسيتين.

أولاً، استوعب الاقتصاد غير النظامي العاملات والعمال الذين أُجبروا على ترك العمل في القطاع العام نتيجة لسياسات التقشف التي يدعمها صندوق النقد الدولي من خلال شروط احتواء فاتورة الأجور العامة و/أو تخفيضها. وقد تأثرت النساء أكثر من غيرهن بهذه السياسات، لأن القطاع العام هو خيارهن الأول كربّ عمل³⁹.

وفي هذا الصدد، أشار صندوق النقد الدولي على وجه التحديد إلى القطاع العام باعتباره عقبة كبيرة أمام توظيف المرأة في القطاع الخاص، زاعماً أن "ارتفاع التوظيف العام مرتبط بانخفاض مشاركة القوى العاملة، على الصعيد العالمي وفي المنطقة، وخاصة بين النساء"⁴⁰. والسبب في ذلك، وفقاً لصندوق النقد الدولي، هو أن الوظائف ذات الأجور الأفضل والمحمية في القطاع العام التي تمنح مزايا لجميع أفراد الأسرة قد تنني أفراد الأسرة الآخرين، ولا سيما النساء، عن البحث عن وظائف مدفوعة الأجر لتوفير دخل ثانوي. ويجادل الصندوق بأن تقليص وظائف القطاع العام وتخفيف الحماية (والحقوق) التي توفرها من شأنه أن يشجع النساء على دخول سوق العمل لأنهن سيضطررن إلى القيام بذلك من أجل التعويض عن النقص.

وفي ضوء ذلك، وبسبب ضعف قدرة القطاع الخاص في المنطقة على توليد وظائف نظامية نوعية، يُدفع بالنساء إلى الاقتصاد غير النظامي. وقد أشار خطاب نوايا مسرّب من الحكومة التونسية إلى صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدة مالية في عام 2021 صراحة إلى نية منح الموظفين/ات العموميين/ات التقاعد المبكر من خلال تحفيزهم على بدء أعمالهم الخاصة، وبالتالي تشجيع تطوير المؤسسات الخاصة، والتي تصنفها منظمة العمل الدولية على أنها عمل غير نظامي.

ثانياً، اعتمدت الحكومات في المنطقة على القطاع غير النظامي للتكيف مع الأزمات الاقتصادية الناجمة عن تدابير التقشف، إذ استوعب الاقتصاد غير النظامي جزءاً من البطالة المتزايدة من خلال الوظائف غير المستقرة، من دون الحاجة إلى تدخل حكومي نشط. وقد أسهم ذلك في ارتفاع مستويات الضعف والفقر. ووفقاً لأحدث البيانات، فإن ما يقرب من ثلث المصريين (2017)، و15 إلى 16 بالمئة من

التونسيين (2021) والأردنيين (2018)، يعيشون تحت خط الفقر⁴¹، فيما عانى 82 بالمئة من الأفراد في لبنان من فقر متعدّد الأبعاد في عام 2021.⁴² وتسير مستويات الفقر هذه جنباً إلى جنب مع التركيز المفرط للدخل والثروة في أيدي عدد قليل جداً من أصحاب الثراء الفاحش، كما سبق ذكره.

إنّ الحماية الاجتماعية هي حق من حقوق الإنسان. وهي تساعد الأفراد على الحفاظ على سبل عيشهم وتعمل كمتص للصدّات في أوقات الأزمات. وتعاني بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أنظمة حماية اجتماعية متخلفة للغاية: فقد تراوحت نسبة السكان المشمولين بشكل واحد على الأقل من أشكال الحماية الاجتماعية (باستثناء الرعاية الصحية) بين 14 بالمئة (في لبنان) و50 بالمئة (في تونس) في عام 2020⁴³ وكثيراً ما يتأثر أشدّ الناس فقراً بشكل خاص. ففي مصر، على سبيل المثال، لا يحصل ما بين 40 بالمئة و60 بالمئة من الفقراء على أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية⁴⁴. وكما تشير هذه الأدلة، تتفق بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا القليل على برامج الحماية الاجتماعية، وتتراوح بين 4.5 بالمئة و9.5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي⁴⁵. والوضع هو أكثر قتامة بالنسبة للنساء اللواتي يُستبعدن عملياً من أنظمة التقاعد القائمة على الاشتراكات: 17 بالمئة فقط من النساء في سن التقاعد في تونس و17 بالمئة في الأردن مشمولات بنظام التقاعد، مقارنة بما نسبته 86 بالمئة و83 بالمئة من الرجال على التوالي⁴⁶.

ويرتبط هذا الوضع إلى حدّ كبير بدعم شبكات الأمان المستهدفة والمشروطة من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتستبعد هذه المخططات، بحكم تعريفها، معظم السكان، وتُموّل عن طريق تفكيك أو تقزيم خطط أخرى لتخفيف المشقة تقوم على توفير الخدمات الشاملة، مثل الإعانات⁴⁷. وبغض النظر عن النقاش المتعلق بتدرّج الدعم أو تراجعها، مثل دعم الكهرباء والوقود الذي يمكن أن يكون ضاراً بيئياً وقد يفيد الأغنياء بشكل غير متكافئ، فإنها لا تزال ذات فائدة كبيرة لدخل الفقراء، والأشخاص الأشدّ ضعفاً هم الأشدّ تأثراً سلبيّاً بالغاها. ولا تزال حكومات المنطقة ترفض جباية الإيرادات من الشركات الغنية والأفراد الأثرياء لإنشاء أنظمة حماية اجتماعية شاملة، وتعتمد بدلاً من ذلك على المساعدات والقروض الأجنبية للحفاظ عليها.

2.5- التعليم الخاص والصحة للأغنياء، وخدمات عامة منخفضة الجودة للبقية

لقد أدت السياسات الاقتصادية المتبعة على مدى العقود السابقة وضعف حشد الإيرادات الناجم عن التّظّم الضريبية غير العادلة وغير الكافية إلى ضعف عام في نظامي التعليم والصحة العامة في المنطقة. ويشوب الوصول إلى التعليم اللامساواة في الثروة: فعلى سبيل المثال، يتمّ الأطفال الأشدّ فقراً 9.6 سنوات فقط من التعليم في مصر و9.9 سنة في لبنان، في حين يدرس الأطفال الأغنياء لمدة 11.9 و13.2 سنة على التوالي⁴⁸.

وعلاوة على ذلك، تشهد البلدان زيادة في معدل الخصخصة، كما يتضح من انتشار التعليم الخاص. فقد شهدت مصر، التي كانت تملك نظاماً تعليمياً قوياً نسبياً يدعم الحراك الاجتماعي والتقدم، طفرة في مجال الدروس الخصوصية في الآونة الأخيرة. ويُعزى ذلك إلى نقص التمويل في نظام التعليم العام، واكتظاظ الفصول الدراسية (50 تلميذاً وتلميذة في المتوسط) وركود رواتب المعلمين/ات وسط ارتفاع تكاليف المعيشة، ما يجبرهم على اللجوء إلى إعطاء الدروس الخصوصية لتكملة أجورهم⁴⁹. وتسعى الأسر المصرية الميسورة بشكل متزايد إلى الحصول على دروس خصوصية للتعويض عن تدهور جودة التعليم، وبالتالي توسيع هوة اللامساواة في مجال التعليم، إذ لا تستطيع الأسر الفقيرة تحمّل تكاليف هذه الخدمات⁵⁰. وفي تونس، أخذت البنية التحتية للمدارس في التدهور. فعلى سبيل المثال، ثمة 1415 مدرسة ابتدائية لا يصلها الماء، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 100000 طالب(ة) يتسربون من المدرسة كل عام⁵¹. كما مهّد تقاعس الحكومات التونسية المتعاقبة عن معالجة أنظمة التعليم العام المتدهورة الطريق أمام خصخصة ضمنية: فبين عامي 2000 و2020، زاد عدد المدارس الابتدائية الخاصة بأكثر من 1400 بالمئة وزاد عدد طلاب المدارس الخاصة بأكثر من 900 بالمئة، في حين زاد عدد المدارس الابتدائية الحكومية بنسبة 2 بالمئة فقط وانخفض عدد التلاميذ/ات بنسبة 14 بالمئة⁵².

كما يزداد انتشار التعليم الخاص في المغرب حيث البنية التحتية للمدارس العامة أخذت في التدهور، لا سيما في المناطق الريفية وشبه الحضرية. بالإضافة إلى ذلك، أدى نقص المعلمين/ات إلى اعتماد المدارس الحكومية على العمالة غير المستقرة التعاقدية لسدّ الفجوة، في الوقت الذي تشرع فيه الحكومة في شراكات بين القطاعين العام والخاص⁵³. وينعكس هذا الوضع في ارتفاع النفقات الشخصية بشكل غير مقبول بالنسبة للأسر التي استنزفت ميزانياتها أصلاً. فعلى سبيل المثال، يمثل الإنفاق الخاص ما يقرب من ثلاثة أرباع الإنفاق على التعليم في لبنان وأكثر من نصف ذلك في الأردن. وتقدّر اليونسكو أن الأسر تمثل 36 بالمئة من إجمالي الإنفاق على التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁵⁴. ومن بين البلدان التي يعطيها هذا التقرير، فإن تونس والمغرب هما الوحيدان اللذان يستوفيان الالتزام العالمي بتحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في الإنفاق العام على التعليم بنسبة تتراوح بين 4 بالمئة و6 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي⁵⁵.

وليست حالة النظم الصحية في المنطقة أفضل حالاً. فعلى سبيل المثال، يأتي 59.3 بالمئة من الإنفاق على الرعاية الصحية في مصر من الجيب الخاص⁵⁶. ومما لا يثير الدهشة أن 45.9 بالمئة من الأسر المتعددة الأجيال في مصر تعاني من نفقات صحية كارثية⁵⁷. ويمثل الإنفاق الشخصي 44 بالمئة من إجمالي الإنفاق الصحي في لبنان، و42 بالمئة في المغرب، و59 بالمئة في مصر⁵⁸.

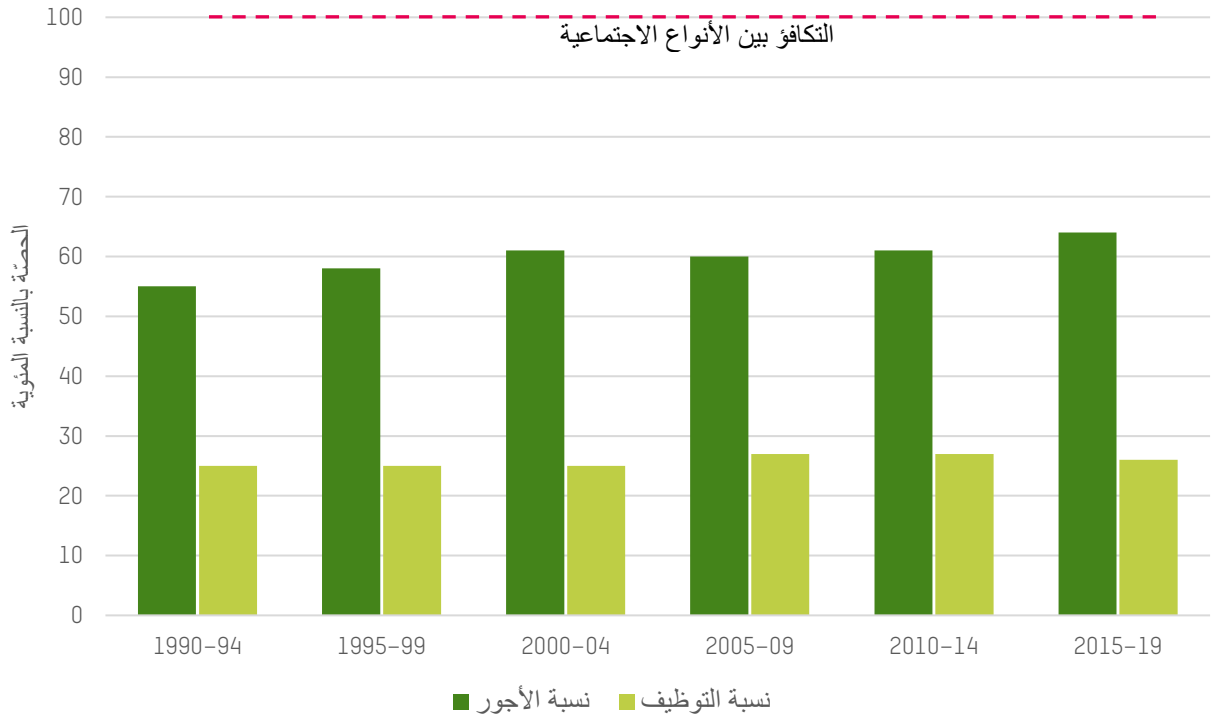
2.6- عمل المرأة غير المدفوع الأجر: دعم لاقتصاد الأغنياء

إن اللامساواة الشديدة في الثروة والدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتجلى في الافتقار إلى الخدمات العامة النوعية والحماية الاجتماعية الشاملة هي ذات تأثير مباشر في المرأة. فعلى سبيل المثال، يقوِّض انتشار التعليم الخاص المساواة بين الأنواع الاجتماعية، إذ من المرجح أن يدفع الآباء تكاليف ارتياد أبنائهم للمدرسة. وعلى الرغم من وجود تكافؤ بين الأنواع الاجتماعية في المدارس الحكومية الابتدائية في تونس، إلا أن نسبة الفتيات في المدارس الخاصة تنخفض إلى 30 بالمئة فقط⁵⁹.

وغالبًا ما تعمل النساء كمتنص للصدمات أثناء الأزمات ويعوضن عن نقص خدمات القطاع العام من خلال أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وتعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أعلى الفجوات بين الأنواع الاجتماعية من حيث توزيع الرعاية غير المدفوعة الأجر: ففي حين تمضي النساء 17-34 ساعة أسبوعياً في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، يقضي الرجال ما بين ساعة و5 ساعات فقط. ويزيد اتساع هذه الفجوة في بعض البلدان: فنسبة وقت النساء إلى الرجال غير متكافئة إلى حد كبير في الأردن، حيث تبلغ 1 إلى 19، تليها مصر، بنسبة 1 إلى 60.12⁶⁰. وفي حين تضطلع الأعراف الاجتماعية بدور مهم في إنتاج مثل هذا الواقع القائم، فإن غياب الخدمات العامة النوعية التي يمكن من خلالها إعادة توزيع أعمال الرعاية هو أيضاً محرّك مهم. ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة للنساء المتزوجات اللاتي لا ينخفض عمل الرعاية غير المدفوع الأجر الذي يقمنه عندما يعملن في وظائف بأجر. ونتيجة لذلك، تعمل النساء المتزوجات العاملات في الأردن ومصر (في المتوسط) ما مجموعه 65 و66 ساعة عمل في الأسبوع على التوالي⁶¹.

كما تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أدنى حصّة دخل من العمالة النسائية في العالم، حيث تبلغ 12 بالمئة⁶²، وظل معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة راکداً، بنسبة تتراوح في حدود 20 بالمئة منذ عام 1990 (الرسم 5). وعلى الرغم من كون هذه الأرقام صادمة وإن كانت طبيعية، فإن معظم الجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات المالية الدولية تركز على الحاجة إلى زيادة معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، من دون معالجة أزمة الرعاية أو أزمة الخدمة العامة. بل على العكس من ذلك، ينتج عن الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة تأثير معاكس. وعلى الرغم من أن الهدف المعلن هو توظيف المزيد من النساء في القطاع الخاص من خلال الحد من التوظيف في القطاع العام، فإنّ مشورة صندوق النقد الدولي وشروطه تجعل عمل المرأة أقل أمناً وأقل توافراً⁶³. فعلى سبيل المثال، تتواجد النساء بأغلبية ساحقة في وظائف الرعاية في القطاع العام: إذ يشغلن 67 بالمئة من الوظائف في مصر، و72 بالمئة في الأردن، و65 بالمئة في تونس. ولأن تدابير التقشف التي يدعمها صندوق النقد الدولي في هذه البلدان تسعى إلى الحد من التوظيف في القطاع العام، فإنّ النساء سيتأثرن أكثر من غيرهن. ولا يقلل ذلك من توفير الخدمة العامة التي تقلل من العمل غير المدفوع الأجر للمرأة فحسب، بل يقلل أيضاً من معدل مشاركتها في القوى العاملة. إن اللامساواة بين الأنواع الاجتماعية والخدمات العامة وأزمات الرعاية تغذي بعضها بعضاً، ما يجعل النساء الضحايا المباشرة للتقشف، إذ يفقدن وظائفهن في القطاع العام، ويفقدن الخدمات التي تقلل من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، ويضطررن إلى التعويض عن طريق سد الفجوات - وبالتالي دعم التقشف بشكل فاعل ودعم الاقتصاد.

الرسم 5. اللامساواة بين الانواع الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2019-1990



المصدر: حسابات المؤلفين/ات، قاعدة بيانات اللامساواة في العالم (wid.world)

3- كيف يمكن لفرض الضرائب على الأغنياء أن يحدّ من اللامساواة

تحتاج حكومات المنطقة إلى التمويل لدعم الخدمات العامة وتنفيذ الخدمات التي تحدّ من اللامساواة. ولكن، عندما تواجه هذه الحكومات تحديات اقتصادية، فإنها تصرّ على مضاعفة عدد الأشخاص الأشدّ تضرراً من الأزمات عبر تحرير الموارد من خلال تدابير التقشف الضارة، بما في ذلك زيادة العبء الضريبي على الطبقات الوسطى والأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنّ "الفرق بين تحصيل الضرائب الفعلي والمحتمل يساوي حوالي 14 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء النفط والغاز)، في المتوسط"⁶⁴. ويعادل ذلك تقريباً ثلاثة أضعاف ما أنفقته المنطقة على الصّحة في عام 2020، ويقدر بنحو 5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي⁶⁵. ولا تزال أدوات الضرائب التصاعدية، مثل تلك المتعلقة بالدخل أو رأس المال والثروة، غير مستغلة إلى حدّ كبير، في حين أنّ الضرائب التنزلية، مثل ضريبة القيمة المضافة، منتشرة بشكل متزايد. وفي هذا السياق، تُعتبر السياسات الضريبية ذات دلالة كبيرة لأنّ الضرائب قرار سياسي. وتكشف دراسة النُظُم الضريبية بشكل صارخ عن الفائزين/ات والخاسرين/ات في اقتصادات المنطقة.

3.1- ضعف الضرائب على الدخل على مستوى المنطقة

لا تزال ضرائب الدخل الفردي غير مُستغلة بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فهي تدرّ أقلّ من 2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي و20 بالمئة من الإيرادات الضريبية⁶⁶. وبالمقارنة، تمثل إيرادات ضريبة الدخل الفردي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 8.31 بالمئة من

من بين أصحاب الدخل المنخفضة، يُعفى عدد أقلّ من الأشخاص من الضرائب، ويُفرض على من يخضعون للضريبة منهم معدلات أعلى الآن.

الناتج المحلي الإجمالي (2020)⁶⁷. كما أثبت تصميم ضرائب الدخل الفردي من العمل أنها تنازلية للغاية: فقد زادت باطراد بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفضة وانخفضت بالنسبة لأصحاب الدخل المرتفعة⁶⁸، ما أدى إلى تغذية ديناميات اللامساواة. ومن عام 2000 إلى عام 2020، جرى تخفيض متوسط عتبة الشريحة المعفاة من الضرائب، من 1.28 ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.67 ضعفه. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل الضرائب على شرائح الدخل الأدنى، من 7.9 بالمائة إلى 9.2 بالمائة. ويعني ذلك أنه من بين أصحاب الدخل المنخفضة، يُعفى عدد أقل من الأشخاص من الضرائب، ويُفرض على من يخضعون للضريبة منهم معدلات أعلى الآن.

وفي الوقت نفسه، لا تزال مصادر الدخل السلبية للأثرياء غير مستغلة إلى حد كبير. ويشمل الدخل السلبي الأرباح من الأسهم والممتلكات غير المنقولة مثل العقارات والممتلكات المنقولة مثل الأعمال الفنية الباهظة الثمن. وبشكل عام، فإنّ الضرائب على هذا النوع من الدخل ضعيفة للغاية، إذ تدرّ "أقل من 1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط وتتركز في الدول المستوردة للنفط غير الهشة"⁶⁹. ولا يحول ذلك دون حشد الإيرادات المحلية فحسب، بل يعمّق أيضاً أوجه اللامساواة القائمة على النوع الاجتماعي وبيئتها، إذ تعود ملكية هذه الأصول إلى الرجال في العموم. ففي تونس، على سبيل المثال، تمتلك 3 بالمائة فقط من النساء عقارات (مقارنة بـ 12 بالمائة من الرجال)⁷⁰. ومصادر الدخل هذه إما معفاة تماماً من الضرائب أو خاضعة للضريبة بمعدلات منخفضة للغاية (الجدول 1). أمّا توزيعات الأرباح، على سبيل المثال، فمعفاة في العراق والأردن، وتتراوح بين 5 بالمائة و 15 بالمائة في أماكن أخرى من المنطقة. وبالمقارنة، تخضع أرباح الأسهم للضريبة بنسبة 24 بالمائة (في المتوسط) في أوروبا⁷¹. وبالمثل، فإن أرباح رأس المال من الممتلكات غير المنقولة معفاة من الضرائب في مصر والأردن وليبيا، وكان الوضع مماثلاً حتى وقت قريب جداً في لبنان.

الجدول 1. معدلات الضرائب النموذجية على الدخل من رأس المال في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2020

إيرادات الفوائد	إيرادات توزيعات الأرباح*	أرباح رأس المال**	الممتلكات المنقولة	الممتلكات غير المنقولة
مصر ^أ	معداة	5 بالمائة	معداة	معداة
العراق	ضريبة الدخل الفردي	معداة	معداة	ضريبة الدخل الفردي
الأردن	5 بالمائة	معداة	معداة	معداة
لبنان ^{أأ}	10 بالمائة	10%	15 بالمائة	15 بالمائة
المغرب	20 بالمائة	15%	15 بالمائة	20 بالمائة
تونس	ضريبة الدخل الفردي	10%	10 بالمائة	15 بالمائة

ملاحظات: كانت المعدلات الإيجابية هي الأكثر شيوعاً في عام 2020. وكثيراً ما تكون المعدلات القياسية أو القسوى غير قابلة للتطبيق نظراً لشيوع الاستثناءات والإعفاءات. وتعني ضريبة الدخل الفردي أنّ الدخل مدرج في قاعدة ضريبة الدخل الفردي ويخضع للضريبة بهيكل معدل تصاعدي.

* بما أن أرباح الأسهم تدفع من أرباح الشركات الخاضعة للضريبة (باستثناء الحالات التي تكون فيها هذه الأرباح معفاة أو خاضعة للضريبة بشكل خفيف)، فإن معدل ضريبة الدخل على أرباح الأسهم على المستوى الفردي هو ضريبة أخرى على عوائد الأسهم ويجب أن يكون، من حيث المبدأ، أقل من معدل دخل الفوائد لضمان الحياد النهائي في فرض الضرائب على الديون وحقوق الملكية.

** معدلات مجردة من حقيقة أن أرباح رأس المال قد تخضع للضريبة على مستوى الشركات كجزء من أرباح الشركات.

^أ تخضع الفائدة على السندات الحكومية للضريبة بنسبة 20 بالمائة مقطوعة. وجرى تعليق أرباح رأس المال من الشركات المدرجة منذ طرحها وحتى ديسمبر 2021، مع غياب التفاصيل بشأن كيفية تطبيقها بعد ذلك.

^{أأ} تُعفى أرباح الأسهم من الشركات القابضة والشركات المسجلة خارج البلاد، ما يعني أن الأسعار المبلغ عنها هنا غالباً ما تكون غير قابلة للتطبيق.

المصدر: منصور وزولت، 2023.⁷²

باختصار، تفرض حكومات المنطقة ضرائب غير متكافئة على ذوي الدخل المنخفض ودخل العمل، بينما تعفي أو تفرض ضرائب منخفضة على أصحاب الدخل المرتفعة والدخل السلبي وأرباح القطاع الخاص. وتكشف هذه السياسات عن ديناميات القوة السائدة في المنطقة. ومن الواضح أن الأثرياء قد استحوذوا على السياسات الضريبية، فحموا أنفسهم من دفع حصتهم العادلة، في حين دأبت الحكومات على تحويل العبء الضريبي من الشركات إلى الأسر. فعلى سبيل المثال، في مصر، بين عامي 2014 و 2018، ارتفعت حصة إجمالي الضرائب على السلع والخدمات من 42.8 بالمائة إلى 48 بالمائة، في حين انخفضت حصة ضريبة دخل الشركات من 35.9 بالمائة إلى 24 بالمائة. ويمكن ملاحظة اتجاه مماثل في تونس، حيث انخفضت مساهمة الشركات في إجمالي الإيرادات الضريبية بنسبة 37 بالمائة بين عامي 2010 و 2018، في حين زادت مساهمة الأسر بنسبة 10 بالمائة خلال الفترة نفسها⁷³.

وتُحصّل معظم الإيرادات الضريبية في المنطقة من الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ويُستخدم جزء كبير من هذه الإيرادات لخدمة الديون المحلية والخارجية. وفي الواقع، تمثل خدمة الدين حوالي 48.7 بالمائة من الإيرادات الضريبية في تونس⁷⁴، و 37 بالمائة من الإيرادات الضريبية في المغرب⁷⁵ و 58.1 بالمائة من الإيرادات الضريبية في الأردن⁷⁶. ويمثل ذلك إعادة توزيع عكسية واضحة من

الأسفل إلى الأعلى. ومن خلال خدمة الديون، تدفع الأسر الضرائب التي يُعاد توجيهها إلى الأثرياء، الذين يتعامل كثير منهم بالسندات الحكومية المعفاة أو الخاضعة للضرائب المنخفضة. ونتيجة لذلك، تعاني الخدمات العامة من نقص التمويل بسبب التشفير وخدمة الديون، ما يمهّد الطريق للتوسع في الرعاية الصحية والتعليم المُقدمين من القطاع الخاص. وتغذي هذه الأنظمة الضريبية حلقة مفرغة من إعادة التوزيع التنازلي للثروة والدخل، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم أزمة اللامساواة في المنطقة.

3.2- تحليل مقارن لمصر ولبنان والمغرب وتونس

3.2.1- صندوق النقد الدولي والضرائب غير المباشرة (أو كيف تعلّمت الحكومات تفضيل ضريبة القيمة المضافة)

اضطلع صندوق النقد الدولي بدور رئيسي في جعل حكومات المنطقة تعتمد بشكل مفرط على الضرائب غير المباشرة التنازلية من خلال الدفاع بقوة عن ضريبة القيمة المضافة. فاعتمدت تونس والمغرب ومصر الضريبة على القيمة المضافة في أعقاب برامج صندوق النقد الدولي في الأعوام 1986 و1990 و2016 على التوالي. وفي مصر (أحدث دولة تبنت ضريبة القيمة المضافة)، ضغط صندوق النقد الدولي من أجل استبدال ضريبة المبيعات العامة السابقة البالغة 10 بالمئة (التي صمّمها صندوق النقد الدولي نفسه في عام 1991)، مع تحديد الضريبة على القيمة المضافة بمعدل أولي قدره 13 بالمئة ثم زيادتها لاحقاً إلى 14 بالمئة (تتطبيق بعض الإعفاءات على المواد الغذائية الأساسية).

ومن وجهة نظر صندوق النقد الدولي، كان هذا الإجراء ناجحاً: فقد حققت ضرائب السلع والخدمات (باستثناء المكوس النفطية) إيرادات بلغت 4.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2015/2014 قبل تطبيق الضريبة على القيمة المضافة ووصلت إلى 5.4 بالمئة بحلول 21/2020 بعد هذا التغيير الضريبي⁷⁷. وفي تونس، قاد صندوق النقد الدولي إصلاح الضريبة على القيمة المضافة بهدف تنسيق معدلات الضرائب وزيادتها، مع خفض قائمة السلع المعفاة إلى النصف. وتمهل الزيادة في الإيرادات الضريبية الناجمة عن ذلك الأثر التنازلي التوزيعي للضرائب غير المباشرة؛ وفي الواقع، في الوقت نفسه الذي يدعو فيه صندوق النقد الدولي إلى زيادة الضريبة على القيمة المضافة وإلغاء الإعفاءات، وجدت تحليلاته أن الضريبة على القيمة المضافة في تونس "غير فاعلة ومنحازة للأغنياء"⁷⁸. وتخفي هذه الآثار السلبية العامة على توزيع الدخل بشكل خاص آثار النوع الاجتماعي السلبية لسياسات ضريبة القيمة المضافة، على النحو المبين أدناه.

وتطبيق الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، وبالتالي تؤثر بشكل غير متكافئ في أولئك الذين يقعون في الطرف الأدنى من سلم توزيع الدخل، إذ تخصص هذه الأسر حصة أكبر من دخلها للاستهلاك الأساسي مقارنة بالأسر ذات الدخل المرتفع، التي يمكنها ادخار أو استثمار أي دخل غير مُستخدم. كما أنّ الضريبة على القيمة المضافة متحيّزة لجهة النوع الاجتماعي نظراً لحقيقة أن النساء يكسبن عموماً أقلّ ودخولهن أقلّ من دخول الرجال، لذلك تشكل الضريبة على القيمة المضافة نسبة أكبر من نفقاتهن. وتميل النساء أيضاً إلى الإنفاق بشكل أكبر نسبياً على الأغذية والمواد الاستهلاكية المنزلية الأخرى بسبب حصتهن الأكبر من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وعلاوة على ذلك، لا تُعفى منتجات الدورة الشهرية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية من ضريبة القيمة المضافة.

إذا لم يُنظر في الاختلافات بين الأنواع الاجتماعية منذ البداية، تكون الضريبة على القيمة المضافة تمييزية ضد النساء

وفي الواقع، إذا لم يُنظر في الاختلافات بين الأنواع الاجتماعية منذ البداية، تكون الضريبة على القيمة المضافة تمييزية ضد النساء⁷⁹. لذلك، غالباً ما ترسخ هذه الضرائب غير المباشرة الظلم الضريبي وتوسع اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية.

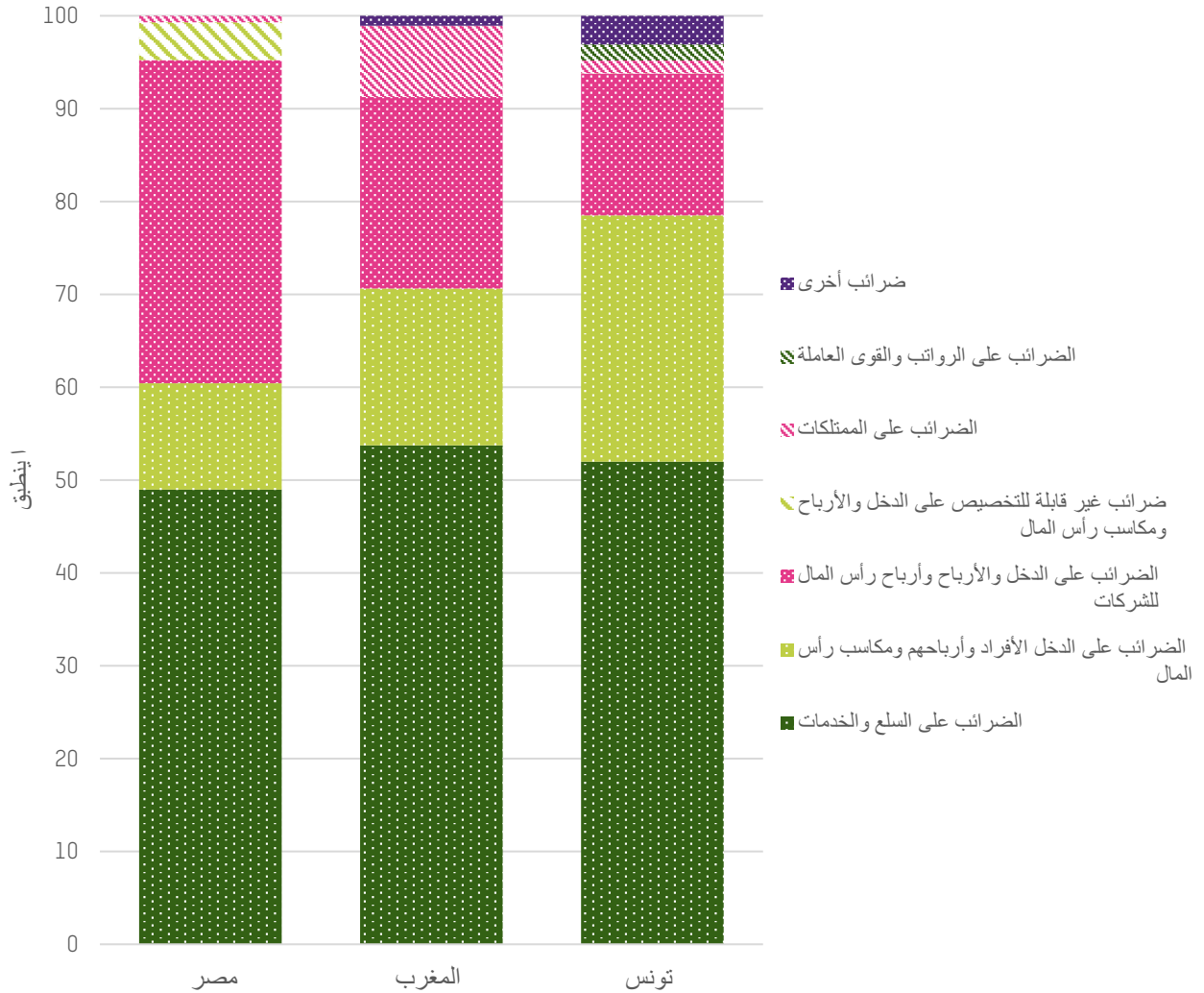
ومع ذلك، فإن الآثار الضارة الطويلة الأمد والواضحة للضريبة على القيمة المضافة لم تقنع صندوق النقد الدولي بتغيير مساره. ففي بعثة المساعدة الفنية بشأن القضايا الضريبية التي أرسلها إلى لبنان في عام 2023، حث صندوق النقد الدولي لبنان على "جعل الضريبة على القيمة المضافة كبيرة مرة أخرى"⁸⁰. ويعتمد نظام الضريبة على القيمة المضافة في البلاد على معدل إيجابي واحد (11 بالمئة منذ عام 2017)، على الرغم من أن صندوق النقد الدولي اقترح رفعه أولاً إلى 15 بالمئة ثم إلى 20 بالمئة⁸¹.

وبالإضافة إلى زيادة معدلات الفائدة، يوصي الصندوق بتوسيع قاعدة ضريبة القيمة المضافة. وتحمل بعض هذه التوصيات وعوداً مالية ومن غير المرجح أن تؤثر في أولئك الذين يقعون في أسفل سلم توزيع الدخل، مثل إلغاء مخطط استرداد السياح أو فرض ضرائب على المعاملات العقارية التي تتجاوز عتبة معينة⁸². وعلى النقيض من ذلك، تشمل توصيات صندوق النقد الدولي الأخرى للبنان إلغاء الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة للخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك لوقود الديزل. وفي الحالة الأولى، يمكن أن يؤدي إدخال الضريبة على القيمة المضافة إلى زيادات كبيرة في الأسعار خلال أزمة تكلفة المعيشة. واعتباراً من عام 2020، شكل الإنفاق الشخصي 44 بالمئة من إجمالي الإنفاق الصحي الحالي في لبنان⁸³، ما يشير إلى أن ارتفاع الأسعار بعد الضرائب سيؤثر في قدرة الأسر على دفع تكاليف الخدمات الصحية، لا سيما بالنظر إلى حدود الخدمات المقدّمة من القطاع العام⁸⁴.

وفي حالة إعفاءات الوقود، يهدف هذا التغيير في الضريبة على القيمة المضافة صراحة إلى جذب الإيرادات من مولدات الكهرباء الخاصة - وهو من حيث المبدأ، هدف جدير بالاهتمام. ولكن قد يؤثر أيضاً عن غير قصد في الأسر ذات الدخل المنخفض من خلال ارتفاع تكاليف نفقات الكهرباء أو الوقود. وقد ارتفعت هذه العوائق بشكل كبير منذ رفع الدعم عن الوقود في عام 2021، ما جعل الكهرباء غير متاحة لشريحة كبير من السكان⁸⁵.

وتثير هذه القضية تساؤلات بشأن الأهداف النهائية لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة وما إذا كانت الإيرادات التي جرى جمعها ستمول سياسات إعادة التوزيع. ولا يوجد دليل قاطع يُذكر على أنّ الموارد الإضافية التي تُجمع من خلال زيادة الضرائب غير المباشرة توجه نحو تدابير إعادة التوزيع؛ وهذا احتمال نظري وليس واقعا ملموسا بالنسبة لمعظم البلدان، والتي غالباً ما ينتهي بها الأمر إلى إعادة توجيه الموارد الإضافية إلى خدمة الديون.

الرسم 6. الإيرادات الضريبية كحصة من إجمالي الضرائب في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2010



المصدر: إحصاءات الإيرادات العالمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2023. متوسط السنوات 19-2010، باستثناء مساهمات الضمان الاجتماعي. البيانات المتعلقة بلبنان غير متوفرة⁸⁶.

3.2.2- الأصول غير الملموسة

غالباً ما يراكم الأفراد الأثرياء الأصول مثل العقارات، ويمكنهم الدخول في مضاربات بقيمة هذه الأصول، والأهم من ذلك، يمكنهم نقل هذه الأصول إلى أولادهم، الذكور غالباً، مع الحفاظ على قوتهم في ما يتعلق بأولئك الذين يكافحون لتغطية نفقاتهم. ولذلك، فإنّ فرض الضرائب على هذه الأصول لا يولد إيرادات لتمويل الخدمات العامة التي تحدّ من اللامساواة فحسب، بل يقلل أيضاً من أوجه اللامساواة ويحفز مالكي الأصول على استخدامها بشكل منتج.

ولكن لا تزال الضرائب المفروضة على الأصول شديدة الانخفاض. وتقدّم ضرائب الميراث مثلاً على ذلك. فعلى سبيل المثال، تطبق تونس معدلات تتراوح بين 2.5 بالمئة و35 بالمئة، اعتماداً على درجة القرابة. وبما أن هذه المعدلات لا تتوقف على قيمة الميراث، فإنها تعطي الأفضلية للأغنياء، الذين يمكنهم تمرير الثروات الفاحشة بسلاسة.

وفي أماكن أخرى، تُعتبر الضرائب على الميراث أخف من ذلك: فالمغرب يطبق ضرائب تتراوح بين 1 بالمئة و1.5 بالمئة، في حين لا تفرض مصر أي ضرائب على الثروة الموروثة. وفي لبنان، تتراوح معدلات ضريبة الميراث بين 3 بالمئة و45 بالمئة، ولكن يعتمد لبنان أيضاً مقياساً تصاعدياً لهذه الضرائب. وعلى امتداد المنطقة، تحايي قوانين الميراث الرجال في المقام الأول، لا سيما في ما يتعلق بنقل الأصول والأراضي. وتتميز جميع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين الأبناء والبنات في مسائل الميراث⁸⁷. وبالتالي فإن معدلات الضرائب المنخفضة على الميراث ترسخ أوجه اللامساواة عبر الأجيال وتوسع أوجه اللامساواة بين الأنواع الاجتماعية.

على امتداد المنطقة، تحايي قوانين الميراث الرجال في المقام الأول، لا سيما في ما يتعلق بنقل الأصول والأراضي.

كما أنّ فرض الضرائب على ملكية الأراضي منخفض. وفي هذا الصدد، لا يزال المغرب البلد الأكثر ظلمًا، حيث تنطبق ضريبة الأملاك على الشخص الذي يسكن العقار بغض النظر عما إذا كان هو المالك أم لا. ويتحمل المالكون/ات فقط ضريبة الأملاك في مصر ولبنان وتونس⁸⁸. ومع ذلك، فإنّ هذه الضريبة هامشية إلى حد كبير: فهي تولد 0.16 بالمئة فقط (في تونس)⁸⁹ و0.008 بالمئة (في المغرب)⁹⁰ و0.27 بالمئة (في مصر)⁹¹ من الإيرادات الضريبية.

وأخيراً، فإنّ تونس هي البلد الوحيد الذي يفرض ضرائب على صافي الثروة، وتحديدًا الثروة العقارية. وقد فرضت الضريبة مؤخرًا، في عام 2023، وتطبق على الأشخاص الذين يمتلكون عقارات بقيمة فعلية إجمالية لا تقلّ عن 3 ملايين دينار (969,000 دولار أمريكي). ويظلّ المعدل المطبق ثابت عند 0.5 بالمئة من قيمة الأصول. وفي حين أنّ اعتماد هذه الضريبة هو خطوة في اتجاه أكثر إنصافًا، فمن المرجح أن تكون فاعليتها محدودة بسبب قاعدتها الصغيرة (إذ لا تنطبق على مصادر الثروة الأخرى، مثل الأصول المالية) وافتقارها إلى التصاعدية.

3.2.3- ضريبة دخل تصاعدية محدودة

على امتداد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نجد أنّ الضرائب التصاعدية محدودة (يُرجى مراجعة الجدول 2)، وحتى أعلى المعدلات الهامشية منخفضة نسبيًا وفقًا للمعايير الدولية. ويظلّ المغرب هو الأقرب إلى الضرائب التصاعدية، إذ يعتمد على ست شرائح ضريبية، تصل أعلاها إلى 38 بالمئة. وعلى النقيض من ذلك، تفرض معظم البلدان الأخرى في المنطقة ضرائب أقل بكثير. ويوجد في مصر ولبنان عدد كبير من الشرائح الضريبية، ولكن في كلتا الحالتين تبلغ المعدلات العليا 25 بالمئة فقط.

وتتمتع تونس بمعدل ضريبة هامشي مرتفع نسبيًا لأصحاب الدخل الأعلى، ولكن نظامها غير عادل نهائيًا: إذ يقفز معدل الضريبة من 0 بالمئة إلى 26 بالمئة في الشريحة الأولى الخاضعة للضريبة، ما يسهم في سياسة شاملة تفرض عمومًا ضرائب مفرطة على أسر الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة. ومن حيث المبدأ، يجب أن تشمل الشريحة المعفاة أصحاب الدخل الأدنى. ومع ذلك، فإن الحد الأدنى للأجور - أدنى راتب قانوني - غالبًا ما يخضع للضريبة في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الجدول 2. جداول ضرائب الدخل لمصر ولبنان والمغرب وتونس

تونس		المغرب		لبنان		مصر	
معدل الضريبة	فئات الدخل الخاضعة للضريبة	معدل الضريبة	فئات الدخل الخاضعة للضريبة	معدل الضريبة	فئات الدخل الخاضعة للضريبة	معدل الضريبة	فئات الدخل الخاضعة للضريبة
	بالعملة الوطنية		بالعملة الوطنية		بالعملة الوطنية		بالعملة الوطنية
0	0-1600	0	0-3000	4 بالمئة	لا ينطبق	0	0-500
26 بالمئة	1600-6500	10 بالمئة	3000-5100	7 بالمئة	لا ينطبق	2.5 بالمئة	500-1000
28 بالمئة	6500-9700	20 بالمئة	5100-6100	12 بالمئة	لا ينطبق	10 بالمئة	1000-1500
32 بالمئة	9700-16100	30 بالمئة	6100-8200	16 بالمئة	لا ينطبق	15 بالمئة	1500-1900
35 بالمئة	أكثر من 16100	34 بالمئة	8200-18400	21 بالمئة	لا ينطبق	20 بالمئة	1900-6500

400-200 ألف	-6500 13000	22.5 بالمئة	أكثر من 225 مليون	لا ينطبق	25 بالمئة	أكثر من 180 ألفاً	أكثر من 18400	38 بالمئة	
أكثر من 400 ألف	أكثر من 13000	25 بالمئة							

المصدر: المؤلفون/ات، التشريعات الوطنية (2023). تحويل الدولار الأمريكي بناءً على أسعار صرف يوليو 2023، مقرباً إلى أقرب رقم للتوضيح.

* التحويلات الموثوقة إلى الدولار الأمريكي غير متوفرة في لبنان بسبب المعدلات الغامضة بين سعر صرف البنك المركزي وسعر السوق.

وبصرف النظر عن الاختلافات في معدلات الضرائب والفئات، تشترك السياسات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التوجه الأساسي نفسه نحو ضريبة دخل تصاعديّة ضعيفة، وطبقة وسطى تخضع لضرائب غير متكافئة، وامتيازات ضريبية للأغنياء. وتدعم هذه السياسات استمرار اللامساواة في الدخل، إذ تحرم الحكومات نفسها فعلياً من قاعدة مالية قوية.

3.2.3- ضريبة دخل الشركات - أو إضفاء الشرعية على التهرب الضريبي

يتجلى استحواد النخبة على النظم الضريبية في المنطقة في فرض الضرائب على الشركات. ففي حين زادت البلدان من العبء الضريبي على الأسر وألغت الإعفاءات، فقد دأبت على خفض الضرائب المفروضة على الشركات وقدمت لها سبلاً قانونية للتهرب من دفع مستحقاتها الضريبية من خلال الحوافز الضريبية السخية - ومرة أخرى توجيه الموارد العامة إلى الأثرياء.

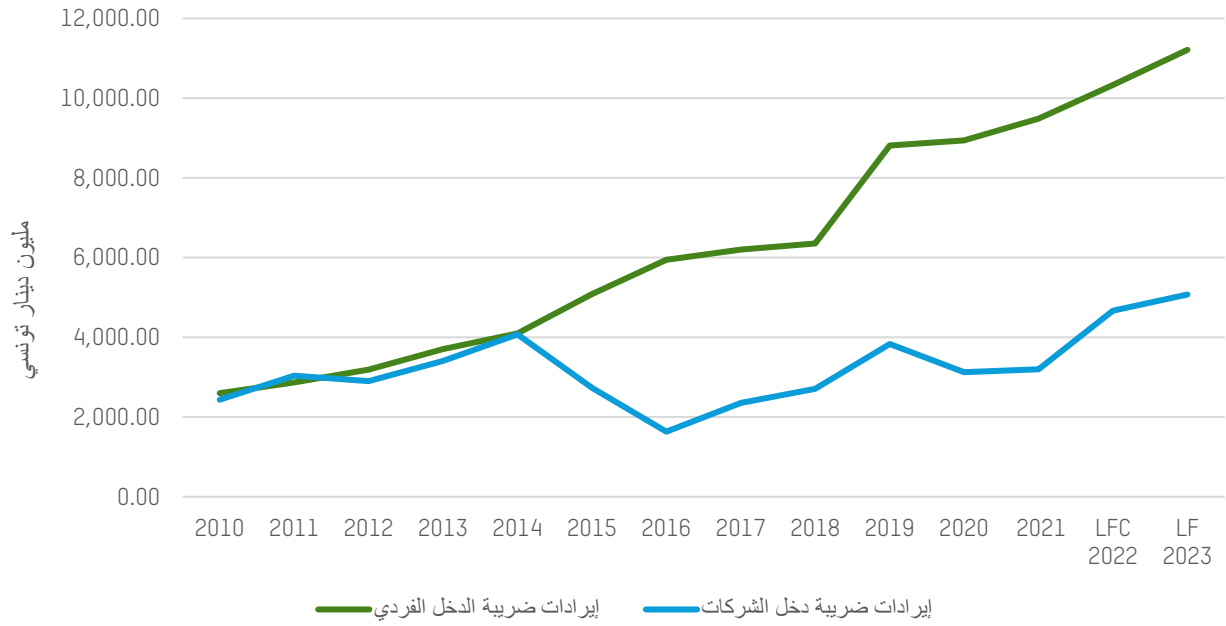
وعلى مدى العقود القليلة الماضية، انضمت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى السياق نحو القاع من خلال خفض معدلات ضريبة دخل الشركات القانونية. فعلى سبيل المثال، خفضت مصر معدلها من 25 بالمئة إلى 22.5 بالمئة في عام 2015.⁹² وفي تونس، انخفض معدل ضريبة دخل الشركات من 35 بالمئة في عام 2007 إلى 15 بالمئة في عام 2021،⁹³ ما وضع البلاد على عتبة اعتبارها ملائماً ضريبياً.

وبالمثل، بلغت ضريبة دخل الشركات في لبنان 15 بالمئة فقط، على الرغم من أن الصعوبات الاقتصادية دفعت الحكومة إلى رفعها إلى 17 بالمئة في عام 2017.⁹⁴ وفي المغرب، جرى تخفيض ضريبة دخل الشركات من 30 بالمئة قبل عام 2014 إلى نطاق تصاعدي اليوم. وفي حين أن هذا قد يسهم في المساواة بين الشركات الصغيرة والشركات الكبيرة، فإن معدل الضريبة الفعلي للشركات أقل مما كان عليه في عام 2014. وإدراكاً لهذه الاختلالات، بدأ المغرب في عام 2023 في رفع معدلات الضريبة على الشركات تدريجياً.

وكان مبرر خفض معدلات الضريبة على الشركات هو أنّ من شأن ذلك أن يزيد من ربحية القطاع الخاص، وبالتالي دفع الاستثمار، وخلق فرص العمل، وتشجيع الشركات غير النظامية على اتخاذ الطابع النظامي، وزيادة الإيرادات الضريبية. ولكن جرى النكث بهذا الوعد بصورة مدوية: فقد أعقب خفض معدل ضريبة دخل الشركات انخفاض أو ركود الإيرادات العامة اللازمة لتمويل الخدمات العامة ومعالجة أوجه اللامساواة القائمة، فضلاً عن الفشل في تحفيز زيادة الاستثمار. وتقدّم تونس مثلاً على ذلك: فقد ظلت الإيرادات من ضرائب الدخل الفردي وضرائب دخل الشركات عند مستويات مماثلة حتى عام 2014 (يرجى مراجعة الرسم 7). ولكن بعد انخفاض معدل ضريبة دخل الشركات بمقدار خمس نقاط في عام 2014، انهارت إيرادات ضريبة الشركات، ولم تصل إلى مستويات عام 2014 ولم تتجاوزها إلا في عام 2022. وفي الوقت نفسه، لم يرتفع عدد الشركات الجديدة إلا بشكل محدود بين عامي 2012 و2019.⁹⁵

وبالمثل، فإن انتقال المغرب من المعدل النسبي البالغ 30 بالمئة إلى المعدلات الأدنى في المقياس التدريجي قد كلف الحكومة حوالي 5 بالمئة من الإيرادات المحصلة من خلال ضريبة دخل الشركات.⁹⁶

الرسم 7. تطور إيرادات ضريبة الدخل الفردي ودخل الشركات في تونس



المصدر: وزارة المالية التونسية، 2023⁹⁷ ويشير رمز LF إلى (قانون المالية) ورمز LFC إلى (قانون التمويل التكميلي).

وبالإضافة إلى انخفاض معدلات الضريبة على دخل الشركات، تستفيد الشركات في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضًا من مجموعة من الحوافز الضريبية.

فعلى سبيل المثال، تستفيد الشركات في مناطق التجارة الحرة المغربية من إعفاء غير محدود من الضريبة على القيمة المضافة علاوة على إعفاء لمدة خمس سنوات من ضرائب دخل الشركات، يليها معدل منخفض يبلغ 8.75 بالمائة⁹⁸. وتمثل هذه الحوافز الاستثمارية المزعومة تكلفة غير مباشرة تتحملها الدولة: فهي تحرم الحكومة من الإيرادات وتمنعها من حشد الموارد المحلية بشكل فاعل. وفي عام 2021، قدرت تكلفة جميع الحوافز الضريبية المغربية (التخفيضات والإعفاءات الضريبية المختلفة) بنحو 29.5 مليار درهم (3.3 مليار دولار أمريكي)⁹⁹. وبشكل عام، كان 43.9 بالمائة من إجمالي المستفيدين من الحوافز الضريبية من الشركات¹⁰⁰. والجدير بالذكر أن تكلفة حوافز الاستثمار تصل إلى أكثر من الميزانية الكاملة المخصصة للصحة في ذلك العام (23 مليار درهم، أو 2.6 مليار دولار أمريكي)¹⁰¹، ما يشير إلى حجم الموارد التي خسرتها الدولة.

والوضع في تونس مماثل، حيث تقدّر تكلفة الحوافز الضريبية بحوالي 7.75 مليار دينار (2.5 مليار دولار أمريكي)¹⁰²، وهي أعلى قليلاً من الميزانية المخصصة للتعليم، وأكثر من ضعف الميزانية المخصصة للإنفاق على الصحة¹⁰³. وقد استفادت الشركات من 42.7 بالمائة من إجمالي تكلفة الإنفاق الضريبي، بينما استفادت الأسر من 52 بالمائة من الإنفاق¹⁰⁴.

تقدّم تونس خصومات ضريبية للأباء والأمهات الذين يعيلون أطفالاً. إلا أنها تُعطى فقط إلى "رب الأسرة"، الذي هو، بموجب القانون التونسي، الزوج أو الأب تلقائياً.

كما أن الحوافز الضريبية للأسر في تونس غير متكافئة إلى حدّ كبير. فعلى سبيل المثال، تقدّم تونس خصومات ضريبية للأباء والأمهات الذين يعيلون أطفالاً. إلا أنّ هذه الخصومات تُمنح حصراً إلى "رب الأسرة"، الذي هو، بموجب القانون التونسي، الزوج أو الأب تلقائياً. ونتيجة لذلك، يستفيد الرجال بشكل غير متكافئ من الحوافز الضريبية للأسر.

ويملك لبنان خطة راسخة للإعفاءات الضريبية وحوافز الاستثمار. حيث تُعفى الشركات القابضة والشركات الخارجية وشركات الشحن بشكل دائم من ضرائب دخل الشركات، في حين تتمتع هيئة تنمية الاستثمار باختصاص واسع لتوفير إعفاء من ضرائب دخل الشركات والرسوم والضرائب الإضافية، سواء للمشاريع الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة، لمدة تصل إلى 10 سنوات¹⁰⁵. وفي سياق ضريبة دخل الشركات المنخفضة أصلاً، يعني ذلك وجود ثغرات كبيرة تمكن الشركات من تجنب دفع أي ضرائب لسنوات متعدّدة.

وبسبب العمليات الإدارية المعقدة المرتبطة بهذه الحوافز، فإن المستفيدين هم في المقام الأول الشركات الكبيرة والأفراد الأثرياء الذين يستطيعون تحمل تكاليف توظيف المحاسبين والمحامين. فعلى سبيل المثال، قد يصدر قانون ما مرسومًا بحافز ضريبي، لكن إجراءات الوصول إليه ستكون في مرسوم حكومي أو أمر وزاري. وهذا النقص في المعلومات التي يمكن الوصول إليها والشفافية يعني مواجهة الشركات الأصغر للصعوبات في الوصول إلى مثل هذه الحوافز¹⁰⁶.

وواقع أن الضرائب المنخفضة المفروضة على الشركات غير مُنصفة نهائيًا، نظرًا للكيفية التي تستفيد بها الأسواق المالية المحلية (وخاصة القطاع المصرفي) من حاجة الحكومات المتزايدة إلى الاقتراض. وعلى الرغم من انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق العالمية قبل

الجائحة، استمرت أسعار الفائدة المرتفعة في مصر، لا سيما بعد الإصلاحات الوطنية لعام 2016. وقبل الحرب في أوكرانيا، شهدت أسعار الفائدة في الأسواق العالمية مزيداً من الانخفاض، ومع ذلك لم تشهد أسعار الفائدة المصرية سوى القليل من التيسير، ما جعلها مساهماً رئيسياً في جعل البلاد عرضة للضعف بسبب الدين¹⁰⁷.

ويكتسي ذلك أهمية خاصة لأن المصارف لا تقدم قروضاً للحكومات فحسب، بل تستمد أيضاً جزءاً كبيراً من دخلها من سندات الخزينة. وفي عام 2018، قُدِّر أن 14.5 مليار جنيه [من دخل القطاع المصرفي] هو دخل من سندات الخزينة مع 18.5 مليار جنيه التي تشكل الباقي من مصادر أخرى¹⁰⁸. وعلى الرغم من أن الضرائب على القطاع المصرفي تستمد قدرًا كبيراً من دخلها من الدين العام، إلا أنها لا تزال منخفضة، بمعدل ضريبية عامة على الشركات يبلغ 22.5 بالمائة. وخلال الجائحة - في الوقت الذي احتاجت فيه الحكومات إلى زيادة الموارد - جرى تخفيض سعر الفائدة على مكاسب المالية العامة في الواقع. كما فرضت ضريبة على أرباح رأس المال من سندات الخزينة بمعدل مخفض قدره 10 بالمائة بين عامي 2020 و 2021، بدلاً من معدل ضريبة الشركات البالغ 22.5 بالمائة¹⁰⁹. وقد أدى ذلك إلى زيادة اتساع الأرباح في القطاع المالي في وقت تكافح فيه الخدمات العامة ويزداد فيه الفقر.

3.2.4- وعد صندوق النقد الدولي الذي لم يتم الوفاء به بفرض ضرائب عادلة

لقد ذكر صندوق النقد الدولي باستمرار أن ثمة حاجة إلى أنظمة ضريبية عادلة. ومع ذلك، فإن سجلاته مختلطة. وتتضمن مشورته في مجال السياسة العامة إجمالاً بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في إنشاء نُظُم ضريبية أكثر إنصافاً. فعلى سبيل المثال، أدخلت الإصلاحات التونسية في منتصف عام 2010 ضريبة على أرباح الأسهم ووحدة كبار دافعي الضرائب مع وظائف تدقيق معززة. وبالمثل، طُلب إلى مصر "ترشيد" إدارة ضريبة دخل الشركات في عام 1997، وفرض ضريبة على أرباح رأس المال على معاملات سوق الأوراق المالية في عام 2017، وإلغاء الإعفاءات من ضريبة دخل الشركات في المناطق الحرة في عام 2023. هذه توصيات إيجابية بشكل عام - وإن لم تُنفذ دائماً - والتي يمكن أن توسع القاعدة الضريبية من خلال دمج أو مراقبة أفضل للأفراد والشركات ذات الملاءة المالية العالية.

إلا أن تدابير صندوق النقد الدولي بشأن الضرائب المباشرة على الدخل نادراً ما تفي بوعودها - أو لا تفعل ذلك إلا بطريقة قصيرة الأجل. ويُبيّن الجدول 3 أدلة على تطور الضرائب المباشرة قبل وبعد برنامج حديث لصندوق النقد الدولي يتضمن إصلاحات في السياسة الضريبية، يرمز لها بالرمز "ز". فعلى سبيل المثال، أدت إصلاحات السياسة الضريبية في تونس في عام 2016 إلى زيادة كبيرة في الإيرادات خلال السنوات الثلاث الأولى، ثم عادت بعد ذلك إلى الأنماط الطويلة الأجل. وتُقدّم مصر والمغرب أدلة أقل دعماً: فبالكاد حصل أي تغيير ملموس في الإيرادات من الضرائب المباشرة. ويشير ذلك إلى أنه حتى في الحالات التي يدعو فيها صندوق النقد الدولي إلى زيادة الضرائب على دخل الأفراد والشركات، فإن هذه السياسات إما تُقدّم بشكل عشوائي وفاتر، أو يجد الأفراد والشركات طرقاً للتهرب من الضرائب الجديدة. ويشير ذلك إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحويل أنظمتها الضريبية بشكل هادف في اتجاه أكثر إنصافاً. كما يشير إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية داخل صندوق النقد الدولي نفسه لمتابعة الجوانب الأكثر تقدمية من مشورته بشأن السياسات الاقتصادية، على عكس تدابيرها التقليدية والضارة الواسعة النطاق لخفض الميزانية أو زيادة الإيرادات.

الجدول 3. مشاركة جديدة للصندوق مع بلدان مختارة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2020

	تدخل صندوق النقد الدولي	التعريف الضريبي وفق صندوق النقد الدولي	-1	"ز"	1	2	3
مصر	تسهيل الصندوق الممدد (ز=2016)	ضرائب الدخل والشركات (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)	5.8	5.9	5.8	5.8	5.6
المغرب	خط الاحتراز والسيولة (ز=2018)	ضرائب الدخل والأرباح وأرباح رأس المال (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)	8.1	8.0	7.9	*8.3	*7.3
تونس	التدبير الاحتياطي (ز=2013)	الضرائب المباشرة (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)	8.6	9.3	9.9	9.2	8.5

ملاحظة: * تشير إلى السنة خلال جائحة كورونا (2020 و 2021).

المصدر: المؤلفون/ات، باستخدام بيانات من تقارير متعددة لصندوق النقد الدولي تتعلق بفرض تسهيل الصندوق الممدد لمصر لعام 2016 أو جاءت بعده (تقارير صندوق النقد الدولي القطرية رقم 17/17 و 311/19 و 2/23)، وتدبير خط الوقاية والسيولة في المغرب لعام 2018 (تقارير صندوق النقد الدولي القطرية رقم 24/19 و 042/23 و 142/23) والتدبير الاحتياطي لتونس لعام 2013 (التقريران القطريان لصندوق النقد الدولي رقم 285/15 و 218/18).

3.2.5- الإيرادات المفقودة بسبب الاحتيال والتهرب الضريبيين

تتخلى الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن مبالغ كبيرة من الإيرادات المحتملة بسبب الاحتيال والتهرب الضريبيين. وفي الحالة الأخيرة، ثمة شكلا متفتحيان هما عدم التصريح عن الدخل، والإعلان المستمر عن الخسائر.

فعلى سبيل المثال، لم تصرّح 47.3 بالمئة من الشركات التونسية المسجلة عن دخلها في عام 2019. وأعلنت معظم الشركات التي صرّحت عن دخل إما عن نتيجة صفرية أو عن خسارة. وعلى سبيل الدلالة، صرّحت ربع الشركات فقط عن دخلها الخاضع للضريبة في عام 2015، وهو آخر عام تتوفر عنه بيانات¹¹⁰.

وبالمثل، ارتفعت نسبة الشركات المغربية التي أعلنت عن خسائر أو نتائج صفرية من 39 بالمئة في عام 1977 إلى 69 بالمئة في عام 2015.¹¹¹ كما يبرز لبنان من حيث نظامه الضريبي "المُبتلى بالتسرب"¹¹²: فلو تمّ عملياً تحصيل الضرائب المعمول بها، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة بنسبة 50 بالمئة في الإيرادات الضريبية¹¹³. وتشير تقديرات عام 2018 إلى أن التهرب الضريبي قد يكلف لبنان 5 مليارات دولار أمريكي سنوياً، مع كون السبب الرئيسي هو عدم كفاية التصريح عن الرواتب والأرباح وتجنب ضريبة القيمة المضافة¹¹⁴.

ويمكن إرجاع انتشار الاحتيال والتهرب الضريبيين في جميع أنحاء المنطقة إلى العديد من العوامل، منها نقص الموظفين/ات ونقص التمويل في الإدارات الضريبية، ونقص الشمول المالي وانخفاض معدلات العمل المصرفي، وعدم كفاية رقمنة الأنظمة الضريبية، وشدة تعقيد القوانين، وإساءة استخدام الملاذات الضريبية¹¹⁵، واستمرار ارتفاع درجات العمل غير النظامي¹¹⁶. وتتطلب هذه المشاكل حلولاً عاجلة، إذ يترتب عليها تكاليف باهظة للدولة. وتكشف تحليلات النظم الضريبية أن تكلفة الاحتيال في تونس تبلغ حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي¹¹⁷، و3.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر اعتباراً من السنة المالية 2011-2012، وفقاً لأحدث التقديرات المتاحة¹¹⁸. كما لا يمكن تصحيح ذلك الوضع من دون تعاون دولي، إذ يتعيّن على بلدان الشمال العالمي أن تعالج الملاذات الضريبية داخل أراضيها. فقد حوّلت هذه الملاذات بشكل غير عادل موارد الجنوب العالمي إلى الشمال بحثاً عن معدلات ضريبية أقل، وبالتالي تعميق وترسيخ اللامساواة في الثروة والدخل بين الشمال والجنوب.

واستجابة لمستويات عالية من التهرب الضريبي للشركات وتجنبها على مستوى العالم، وتفاقم المنافسة الضريبية، كلفت مجموعة العشرين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإطلاق ما يعرف باسم مشروع "مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح". وناقش ما يقرب من 140 دولة جولة ثانية من التدابير واتفقت عليها في الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بما في ذلك العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) لتعميق هذه التدابير ومواجهة تحديات فرض ضرائب على اقتصاد شديد الرقمنة.

وكانت النتيجة حزمة من ركيزتين: تهدف الركيزة الأولى إلى إنشاء حقوق ضريبية جديدة على الشركات الأكثر ربحية لإعادة تخصيصها إلى البلدان التي يجري فيها الإنتاج أو المبيعات. وتسعى الركيزة الثانية، من خلال تنفيذ حدّ أدنى عالمي جديد للضريبة بنسبة 15 بالمئة، إلى الحدّ من المنافسة الضريبية بين البلدان. ولا يزال تنفيذ الركيزة الثانية محدوداً للغاية على الصعيد العالمي في حين أنّ مستقبل الركيزة الأولى ما زال بحاجة إلى التصديق من خلال اتفاقية متعدّدة الأطراف لا تزال غير مؤكدة.

ولكن بشكل عام، لا تزال الحزمة بأكملها بعيدة كل البعد عما كان يمكن أن يمثل مصالح البلدان النامية بشكل أفضل، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إن معدل الضريبة الأدنى البالغ 15 بالمئة منخفض للغاية (مماثل لبعض ممارسات الملاذات الضريبية) ومصمّم لكي يُجبي بشكل أساسي في البلدان التي تُؤوي مقرّ الشركات الكبيرة، والركيزة الأولى معقدة وغير كافية وضيقة النطاق ويصعب تنفيذها بالنسبة للبلدان ذات القدرات المحدودة في إدارة الإيرادات. وبشكل عام، لن تولد الإيرادات الإضافية المتوقعة، فيما يستمرّ الاقتصاد الرقمي في النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفقاً لمنظمة أوكسفام، تشير التقديرات إلى أنّ "بعض البلدان يمكن أن تنتج أقل من مليون دولار سنوياً من الركيزة الأولى، وهو مبلغ قد لا يبرز النفقات الإدارية المرتبطة بالتنفيذ"¹¹⁹. وفي غضون ذلك، اتخذت دول مثل تونس خطوات في إطار "مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح" لتحسين ممارسات التسعير التحويلي¹²⁰، وهي ضرورية ولكنها غير كافية.

وتشير هذه النظرة السريعة على السمات الرئيسية للأنظمة الضريبية السائدة في المنطقة بشكل لا يمكن دحضه إلى حقيقة أنّ السياسات الضريبية قد صُممت لصالح أغنى الناس في المجتمع ومساعدتهم في سعيهم لمراكمة المزيد من الثروة والسلطة. ويوجد بقية السكان أنفسهم في الطرف الخاسر من هذا العقد المالي المهيمن، ويتحمّلون النقص القاسي ويدعمون أرباح الأثرياء. إلا أنّ هذا الواقع ليس حتمياً لأنّ النقص ليس قدرًا، بل هو السبب المباشر والنتيجة لحماية الأثرياء من دفع حصتهم العادلة من الضرائب.

... لقد صُممت السياسات الضريبية لصالح أغنى الناس في المجتمع ومساعدتهم في سعيهم لمراكمة المزيد من الثروة والسلطة.

3.3- كيف يمكن أن يزيد فرض ضرائب على الثروة الإيرادات لتمويل إنفاق عام يحارب اللامساواة

كان أداء الأثرياء جيدًا خلال الأزمات الأخيرة. ويعاني آخرون من آثاره - زيادة البطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم، وتضاؤل الدخل الحقيقية - من دون أن يتاح لهم ترف التطلع إلى المستقبل. وكان هذا هو الحال بالتأكيد بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

واستنادًا إلى البيانات المتاحة لعشر دول في المنطقة، شهد الأفراد الذين تزيد ثروتهم الصافية عن 5 ملايين دولار أمريكي ارتفاعًا في ثروتهم بنسبة 75 بالمئة، إذ ارتفع من إجمالي قدره 1684 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى ما يقرب من 3000 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2022.¹²¹ واستفادوا من الأزمة المتعددة.

وفي الوقت نفسه، خالفت المنطقة اتجاه الإصلاحات الضريبية التصاعدية التي اتخذتها العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم. لقد حان الوقت لفرض ضرائب على الثروة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتصحيح اللامساواة التاريخية التي وصفناها في هذا التقرير. ولن يحزّر ذلك الموارد للاستثمارات الحيوية في الخدمات العامة فحسب، بل سيقفل أيضًا من اللامساواة في الثروة.

الجدول 4. ضريبة الثروة التصاعدية في أربعة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ديسمبر 2022

البلد	مجموعة الثروة (دولار أمريكي)	عدد الافراد	إجمالي الثروة (مليار دولار أمريكي)	السيناريو الضريبي 1 (الضريبة التصاعدية)	السيناريو الضريبي 2 (ضريبة موحدة لما يفوق 5 ملايين دولار أمريكي +) /2
				معدل الضريبة الهامشية	معدل ضريبي ثابت (مليار دولار أمريكي)
مصر	1/ + 5 ملايين	6,130	153.9	2%	2 بالمئة
	50+ مليون	355	87.1	3%	3 بالمئة
	أكثر من مليار	7	18.6	5%	5 بالمئة
	إجمالي		3.39		
الأردن	1/ + 5 ملايين	1,070	31.5	2%	2 بالمئة
	50+ مليون	55	14.0	3%	3 بالمئة
	إجمالي		0.64		
	لبنان	1/ + 5 ملايين	515	34.9	2%
50+ مليون	35	23.9	3%	3 بالمئة	
أكثر من مليار	6	11.8	5%	5 بالمئة	
إجمالي		0.98			
المغرب	1/ + 5 ملايين	1,420	31.5	2%	2 بالمئة
	50+ مليون	70	16.3	3%	3 بالمئة
	أكثر من مليار	2	3.0	5%	5 بالمئة
	إجمالي		0.64		

المصدر: حسابات المؤلفين/ات، استنادًا إلى بيانات Wealth-X. يُرجى مراجعة مذكرة المنهجية.

1/ تشمل فئة مجموعة الثروة البالغة 5 ملايين دولار أمريكي بالإضافة إلى جميع الأشخاص الذين يملكون ثروة تفوق هذا الحد، بما في ذلك أولئك الذين تزيد ثروتهم عن 50 مليون دولار أمريكي وأصحاب المليارات.

2/ يُحتسب سيناريو معدل الضريبة الموحد على أساس إجمالي صافي الثروة البالغ 5 ملايين دولار أمريكي وما فوق، وبالتالي فإن الإيرادات من كل معدل ثابت هي الإجمالي.

إن إمكانية حشد الإيرادات من الضرائب على الثروة كبيرة ويمكن أن تؤثر بشكل خطير في عقيدة النقشف التي استحوذت على السياسة العامة في المنطقة لعدة عقود (الجدول 5). ويمكن لضريبة صافي الثروة الثابتة بنسبة 5 بالمئة على ثروات تبلغ 5 ملايين دولار أمريكي

وما فوق أن تولد أكثر من 10 مليارات دولار أمريكي من الإيرادات في مصر والأردن ولبنان والمغرب مجتمعة. ومن شأن عائدات هذه الضريبة أن تمكن مصر من مضاعفة إنفاقها على الصحة، وبالمثل، يمكن للأردن مضاعفة إنفاقه على التعليم. ويمكن لمصر أيضاً أن تجمع ضعف مبلغ القرض الذي تلقتة من صندوق النقد الدولي إلى جانب شروط النقش. أما بالنسبة للبنان، الذي يعاني من أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه، فيمكن أن تساعد ضريبة الثروة على زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم مجتمعين سبعة أضعاف.

الجدول 5. نسبة الإنفاق على التعليم والصحة التي تغطيها إيرادات ضريبة الثروة، 2021

نسبة قرض صندوق النقد الدولي الأخير (الموافق عليه أو المحتمل)	نسبة الإنفاق العام المشمول بضرريبة الثروة (نسبة مئوية)		الإنفاق على الصحة (مليار دولار أمريكي)	الإنفاق على التعليم (مليار دولار أمريكي)	إيرادات ضريبة الثروة من السيناريو الضريبي مع ضريبة ثابتة بنسبة 5 بالمائة (مليار دولار أمريكي)	البلد
	الصحة	التعليم				
205 بالمائة	110 بالمائة	61 بالمائة	5.58	10	6.16	مصر
100 بالمائة	121 بالمائة	105 بالمائة	1.07	1.24	1.31	الأردن
54 بالمائة	1670 بالمائة	1408 بالمائة	0.09	0.11	1.62	لبنان /1
24.4 بالمائة	40 بالمائة	15 بالمائة	3.04	8.06	1.22	المغرب
					10.31	المجموع

المصدر: حسابات المؤلفين/ات، استنادًا إلى بيانات Wealth-X، وقائمة فورييس لأصحاب المليارات، والإنفاق الحكومي على التعليم من معهد البيونسكو للإحصاء، والإنفاق الحكومي على الصحة من منظمة الصحة العالمية¹²². وبالنسبة لقروض صندوق النقد الدولي، تشير إلى تسهيل الصندوق الممدد في مصر لعام 2022 بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي، وتسهيل الصندوق الممدد في الأردن لعام 2020 بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي، وتسهيل الصندوق الممدد المرتقب في لبنان بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي (اتفاقية على مستوى الموظفين/ات اعتبارًا من عام 2022)، وخط الائتمان المرن في المغرب لعام 2023 بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي، وتسهيل الصندوق الممدد المحتمل في تونس بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي (اتفاقية على مستوى الموظفين/ات اعتبارًا من عام 2022).

1/ الإنفاق على الصحة والتعليم في لبنان لعام 2022 وفقًا للميزانية الرسمية، محوّلًا إلى الدولار الأمريكي بناءً على متوسط سعر الصرف في 1 يناير 2022 و31 ديسمبر 2022.

ويمكن للبلدان أن تتخذ خطوات مُجدية وملموسة نحو الحدّ من أوجه اللامساواة عن طريق تطوير السياسات الاجتماعية وتعزيز الخدمات العامة. وفي حين يجب أن تكون القوة الدافعة لهذه التغييرات حتمًا محلية، فإن للجهات الفاعلة الدولية أيضًا دورًا تضطلع به. وعلى وجه الخصوص، يمكن لصندوق النقد الدولي - باعتباره المؤسسة المالية الدولية المركزية التي تضع أجندات السياسة الاقتصادية وتصمم الإصلاحات - أن يكون عامل تغيير لدعم الحدّ من أوجه اللامساواة، بما يتماشى مع طموحاته المعلنة بوضوح¹²³. كما يمكن أن يشجع البلدان على تطبيق الضرائب التصاعديّة، ولا سيما ضرائب الثروة، بنفس الحماس الذي يظهره عند التوصية بإدخال الضريبة على القيمة المضافة أو إلغاء الدعم.

والأهم من ذلك كله، يمكن لصندوق النقد الدولي أن يقترح بدائل لتدابير ضبط أوضاع المالية العامة المعروفة بـ"التقشف" والتي تهدف إلى الحدّ من الإنفاق الحكومي وترتبط باتساع فجوة اللامساواة الاقتصادية واللامساواة بين الأنواع الاجتماعية. وتؤثر تخفيضات أجور القطاع العام أو التوظيف بشكل مباشر في دخل الأفراد، في حين تؤثر تخفيضات الإنفاق الاجتماعي بشكل خاص في الأسر ذات الدخل المنخفض التي تعتمد على الخدمات الاجتماعية (مثل مرافق الرعاية الصحية الأولية والمدارس التي تديرها الدولة) أو التحويلات الحكومية (مثل دعم البطالة أو استحقاقات الأطفال والإسكان). كما تؤدي تدابير التقشف إلى كساد النشاط الاقتصادي وتفاقم تأثير الأزمات الاقتصادية الأساسية، ذلك لأن حجم وسرعة تخفيضات الميزانية عادة ما تكون دورية وتقلل من تأثير تغييرات الإنفاق الحكومي في الاقتصاد. ومن خلال المساهمة في انكماش الاقتصاد، فإنها تقلل في المقابل من الإيرادات الضريبية المحتملة¹²⁴.

4- الخلاصات والتوصيات

ليست اللامساواة قدرًا بل هي خيار سياسي. إن مستويات اللامساواة المرتفعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست طبيعية ولا دائمة بالضرورة. وقد وثق هذا التقرير حجم اللامساواة في الدخل والثروة، وأسبابها الجذرية في النظم الضريبية التنافسية التي تحابي الأغنياء، في حين يكافح الجميع للتعامل مع الأزمات المتداخلة. ويترتب على ذلك أنه لا يمكن أن يكون ثمة انخفاض دائم في اللامساواة ما لم يبدأ الأغنياء في دفع ضرائب تتناسب مع مكاسبهم الاقتصادية الباهظة، في ظل أنظمة صُممت للحد من الضرائب على دخل الشركات والثروة الشخصية أو إلغائها.

ويضطلع صندوق النقد الدولي - المناصر الدولي الرائد للإصلاح - بدور في دعم الحكومات لتصميم سياسات تقدمية. ومع ذلك، سيتطلب ذلك منها التخلي عن جدول أعمالها القائم على التقشف والضرائب التنافسية، وبدلاً من ذلك تعزيز الضرائب التصاعدية لدعم الخدمات العامة التي تحد بشكل كبير من اللامساواة.

وتحتاج الحكومات في المنطقة إلى التوقف عن تقديم مصالح الأغنياء على حساب الجميع. ويبدأ ذلك بإصلاح عميق للأنظمة الضريبية لترسيخها في التصاعدية، وإجبار الأثرياء على دفع ما يتوجب عليهم بطريقة عادلة لتعزيز المالية العامة والبدء أخيراً في سد الفجوة التي نشأت بين الأغنياء والبقية.

ينبغي للحكومات في المنطقة اتخاذ الإجراءات التالية:

4.1- تحديد أهداف وطنية للحد من اللامساواة

- جمع ونشر البيانات عن دخل الأشخاص وثرواتهم على أساس سنوي.
- استخدام هذه البيانات لتحليل الأثر التوزيعي لجميع السياسات المقترحة.
- العمل مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى لوضع خطط وطنية للحد من اللامساواة.
- وضع أهداف محددة زمنياً وواضحة للحد من اللامساواة، بهدف عدم تجاوز دخل أغنى 10 بالمائة من السكان دخل أفقر 40 بالمائة منهم، مع إبقاء نسبة بالما عند المعدل 1.

4.2- فرض ضرائب على الأغنياء - الآن

- فرض ضريبة تضامن - بنسبة 5 بالمائة على الأقل - لمرة واحدة على صافي ثروة أغنى 1 بالمائة من السكان.
- فرض ضرائب تصاعدية دائمة على الثروة، مع ضريبة دائمة بنسبة 2 بالمائة على الأقل على صافي الثروة.
- تعزيز تصاعدية نُظُم ضريبة الدخل الفردي لضمان فرض ضرائب فاعلة على أصحاب الثراء الفاحش تكون أعلى بكثير من متوسط الضرائب على العمال والطبقة المتوسطة.
- فرض ضرائب تصاعدية على الميراث تتيح مساهمة عادلة للعقارات الكبرى في جهود تحصيل الإيرادات الحكومية.
- فرض ضرائب عقارية تصاعدية تضمن المساهمة العادلة لكبار أصحاب الأراضي والعقارات في جهود حشد الموارد المحلية.
- جعل ضريبة دخل الشركات أكثر فاعلية وإلغاء النُظُم الضريبية التفضيلية، ولا سيما بالنسبة للمناطق الخاصة والمؤهلة، وإعادة النظر في الحوافز والإعفاءات الضريبية الحالية من منظور الإنصاف والعدالة الاجتماعية والعدالة بين الأنواع الاجتماعية والعدالة الضريبية.
- الدخل السلبي الضريبي الناجم عن الأصول الملموسة وغير الملموسة بمعدلات كبيرة تكفي للسماح بحشد الموارد المحلية، وذلك بإلغاء الحوافز الضريبية على الدخل السلبي ومواءمتها مع معدلات الدخل الفردي من العمل.
- إصلاح النُظُم الضريبية القائمة لضمان العدالة وإعادة توزيع الثروة والدخل، وتمويل نُظُم الرعاية العامة والحماية الاجتماعية الشاملة والتحويلية. وأيضاً، إعادة توجيه الموارد لإرساء الأسس لاقتصادات منتجة وشاملة وأكثر مراعاة للبيئة من خلال نُظُم مناسبة من الحوافز والمثبطات، من أجل إعادة هيكلة الاقتصادات بعيداً عن الاعتماد المفرط على السياحة والخدمات الريفية والمنخفضة التكلفة.
- ضمان كون الإيرادات التي تُجمع من خلال السياسات المالية والضرائب تحترم مبادئ الميزنة المراعية للفوارق بين الأنواع الاجتماعية والتي تعزز المساواة بين هذه الأخيرة.

- إرساء الشفافية والمساءلة الضريبية من خلال إتاحة البيانات الضريبية، لا سيما بالنسبة لضرائب الدخل الفردي وضرائب الشركات.
- تقليل الاعتماد على ضرائب الاستهلاك غير العادلة والتنازلية من خلال:
 - الامتناع عن زيادة المعدلات العامة لضريبة القيمة المضافة.
 - إعفاء السلع والخدمات الضرورية الأساسية من ضريبة القيمة المضافة.
 - زيادة الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات والخدمات الحصرية لاستهلاك الأسر الثرية.
- تمكين الإدارات الضريبية الوطنية وتزويدها بالموارد المالية والبشرية والتقنية واللوجستية اللازمة لمكافحة الاحتياض الضريبي وتعقب المساهمات المالية لأغنى الأفراد والشركات.
- العمل على تحقيق التعاون الإقليمي والدولي من أجل:
 - وضع حدٍّ أدنى لمعدل الضريبة الفعلي على الشركات يكون أعلى من معدل 15 بالمئة الذي سيجب محليًا؛
 - معالجة تحويل الأرباح.
- دعم وضع الأمم المتحدة لاتفاقية ضريبية تهدف إلى التحسين الشامل للتنسيق والتنسيق الفاعل بشأن المسائل الضريبية ومعالجة مشكلة الملاذات الضريبية وإساءة استعمال الضرائب من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، وغير ذلك من التدفقات المالية غير المشروعة التي تعوق إعادة التوزيع وتستنزف الموارد التي يمكن أن تكون حاسمة لمعالجة أوجه اللامساواة بين الأنواع الاجتماعية.

4.3- الاستثمار في سياسات القضاء على اللامساواة

على مدى عقود، ضحّت الحكومات في المنطقة بالخدمات العامة الحيوية على مذبح التقشف. وبالتالي، ثمة حاجة ملحة لأن تستخدم الحكومات الموارد التي تُجبي من فرض الضرائب على الأغنياء للاستثمار على نطاق واسع في سياسات القضاء على اللامساواة، بما في ذلك الخدمات العامة، لبناء قدرة المجتمعات في المنطقة على الصمود وحمايتها من الأزمات المستقبلية. وينبغي للحكومات اتخاذ الإجراءات التالية:

- توفير خدمات عامة مجانية وشاملة ونوعية تحويلية للنوع الاجتماعي بقدّمها القطاع العام ويمولها، وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة - للجميع من دون تمييز، بمن فيهم المهاجرين/ات واللاجئين/ات - كأداة للحدّ من اللامساواة وبناء التماسك الاجتماعي.
- زيادة الاستثمارات العامة في الماء والكهرباء، فضلًا عن شبكات النقل الآمنة؛ ومن شأن ذلك أن يقلّل من حجم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تؤديها النساء وأن يعود بالنفع على المجتمعات المحلية الأشدّ ضعفًا والمهمّشة.
- ضمان رعاية نوعية للأطفال تكون متاحة للجميع، وأن تكون في متناول المجتمعات المحلية الأشدّ ضعفًا. وينبغي أن تتجاوز السياسات رعاية الطفل وأن تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة؛ ويشمل ذلك رعاية كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة أو المرضى وأي شخص آخر يحتاج إلى رعاية، ولا سيما الأشخاص من أفقر الأسر.

4.4- على صندوق النقد الدولي أن يكون شريكًا في الحد من أوجه اللامساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لطالما كان صندوق النقد الدولي جهة فاعلة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو يقدّم حاليًا المساعدة المالية إلى ثلاثة بلدان على الأقل، مع تفاوض بلدين آخرين على الأقل بشأن برنامج قروض. ولا يزال الصندوق يمارس نفوذًا كبيرًا على الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن القول إنه يضطلع بدور أكبر في سياسات الاقتصاد الكلي من شعوب المنطقة نفسها. وينبغي ألا يكون التقشف هو الإطار السياسي الافتراضي لبرامج قروض صندوق النقد الدولي، بل ثمة تدابير بديلة ينبغي أن يوصي الصندوق البلدان باعتمادها لضمان تعاف من الجائحة والأزمات الاقتصادية يكون أكثر تركيزًا على الأفراد.

على صندوق النقد الدولي اتخاذ الإجراءات التالية:

- الإصرار على قياس الحكومات للامساواة وأن تجمع وتنتشر بيانات عن الثروة والدخل على أساس سنوي.
- العمل مع السلطات للاتفاق على أهداف واضحة ومحددة زمنيًا للحدّ من أوجه اللامساواة.
- ضمان خضوع جميع أهداف الاقتصاد الكلي وغيرها من الإصلاحات الهيكلية في برامج القروض لتحليل الأثر التوزيعي، لضمان حدّها من اللامساواة.
- أن يُدرج في تحليلاته أهدافًا أخرى للاقتصاد الكلي في برامج مثل التضخم والعجز المالي. وينبغي أن يشمل ذلك السرعة التي يجب أن يُخفّض بها التضخم والعجز والمستوى الذي ينبغي استهدافه. كما ينبغي مناقشة المستوى الأمثل لاحتياطي النقد الأجنبي، وإجراء

تحليل شفاف للمفاضلات بين مختلف السيناريوهات ذات الصلة.

- ينبغي ألا يتخذ رؤساء بعثات صندوق النقد الدولي القرارات الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي مع وزراء المالية خلف الأبواب المغلقة، بل ينبغي أن تكون هذه القرارات جزءًا من حوار وطني شامل وشفاف - تُعرض فيه الخيارات المختلفة وتُناقش - ويُتيح اتفاقًا واسع النطاق على الاستراتيجية الاقتصادية والمالية المناسبة التي يجب اتباعها.
- وقف جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السياسات الضريبية التنازلية في التوصيات التي يقدّمها إلى الحكومات، بما في ذلك عن طريق إزالة المقترحات الداعية إلى فرض ضرائب على الاستهلاك أو زيادتها.
- الاستعاضة عن التركيز غير المتكافئ على الضرائب غير المباشرة بزيادة الدعم لتصميم وتنفيذ سياسات الضرائب المباشرة التصاعدية، بما في ذلك:
 - تشجيع التوظيف في الإدارات الضريبية وتمويلها والابتعاد عن تشجيع تجميد التوظيف في الخدمات العامة؛
 - تقديم المساعدة الفنية في تصميم الثروة والضرائب على الشركات.
- الابتعاد عن تدابير النقشف لصالح دعم مسارات التكيّف الاقتصادي والضرائب التصاعدية لتكون أكثر تدرّجًا ولكي تحدّ من اللامساواة.
- الارتقاء إلى مستوى سرديّة صندوق النقد الدولي الخاصّة بشأن مكافحة اللامساواة من خلال التنفيذ الهادف لمبادئه التوجيهية التنظيمية للتعامل مع اللامساواة الاقتصادية واللامساواة بين الأنواع الاجتماعية.
- إعطاء الأولوية للخدمات العامّة والحماية الاجتماعية الشاملة في برامج القروض المقدّمة إلى البلدان، من خلال:
 - ضمان الحيّز المالي الكافي للحفاظ على تقديم الخدمات العامّة وزيادتها، وإزالة جميع الحواجز التي تحول دون الإنفاق العام، مثل حدود الأجور القصوى؛
 - دعم الخدمات العامّة الشاملة والنوعية والمجانية، التي تحدّ بشكل واضح من اللامساواة والفقر - على سبيل المثال، من خلال زيادة الإنفاق على الصّحة والتعليم لوضعها على المسار الصحيح بهدف الوصول إلى مستويات متفق عليها دوليًا. وينبغي أن يشمل ذلك إلغاء جميع الرسوم على المستخدمين/ات واستعمال التمويل القائم على الضرائب لأغراض الصّحة والتعليم. كما ينبغي أن يشمل توظيف أعداد كافية من المعلمين/ات والعاملين/ات في المجال الصحي مع دفع أجور كريمة لهم.

- ¹ ف. ألفاريدو، ول. أسود، وت. بيكيتي (2019). قياس اللامساواة في الشرق الأوسط 1990-2016: المنطقة حيث اللامساواة الأشد في العالم؟ مراجعة الدخل والثروة 65، رقم 4: 711-685. <https://doi.org/10.1111/roiw.12385>
- ² فوربس الشرق الأوسط (2020، 25 نوفمبر). أضاف أصحاب المليارات العرب ما يقرب من 11 مليار دولار إلى ثروتهم على الرغم من الجائحة. <https://www.forbesmiddleeast.com/billionaires/arab-billionaires/arab-billionaires-added-over-%2410b-to-their-fortunes-despite-covid-19-pandemic>
- ³ المرجع السابق.
- ⁴ إجمالي الدين الحكومي العام (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)، آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل 2023)، صندوق النقد الدولي
- ⁵ فوربس الشرق الأوسط (2020، 25 نوفمبر). أضاف أصحاب المليارات العرب ما يقرب من 11 مليار دولار إلى ثروتهم على الرغم من الجائحة. <https://www.forbesmiddleeast.com/billionaires/arab-billionaires/arab-billionaires-added-over-%2410b-to-their-fortunes-despite-covid-19-pandemic>
- ⁶ منظمة العمل الدولية (2023). مؤشر أهداف التنمية المستدامة 8.3.1 - نسبة العمالة غير الرسمية إلى إجمالي العمالة (نسبة مئوية)؛ <https://ilostat.ilo.org/topics/informality/>؛ لا تتوفر بيانات عن المغرب.
- ⁷ معدل الفقر وفقاً لخط الفقر الوطني، مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
- ⁸ الإسكوا (2021). الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان (2019-2021). متاح عبر الرابط التالي : <https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/21-00634-multidimensional-poverty-in-lebanon-policy-brief-en.pdf>
- ⁹ منظمة العمل الدولية (يونيو 2021). قاعدة البيانات العالمية للحماية الاجتماعية استناداً إلى استفسار الضمان الاجتماعي. متاح عبر الرابط التالي: <https://www.social-protection.org/gimi/WSPDB.action?id=15>
- ¹⁰ مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2022). متاح عبر الرابط: <https://www.progressegyppt.org/en/indicator.html#cash-transfer>
- ¹¹ ر. مبروكي (2021). تهميش وانهيار المدرسة الرسمية في تونس: هل نواجه تعليماً طبقياً يكرس اللامساواة بين الأطفال من مختلف الطبقات الاجتماعية؟ متاح عبر الرابط: <https://ftdes.net/en/marginalisation-et-effondrement-de-lecole-publique-en-tunisie-avons-nous-fait-face-a-une-education-de-classe-qui-consacre-linegalite-entre-les-enfants-de-differentes-classes-s/>
- ¹² هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020). دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة بين الأنواع الاجتماعية. متاح عبر الرابط : <https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/12/the-role-of-the-care-economy-in-promoting-gender-equality#view>
- ¹³ ت. نيف، و أ. س. روبيارد (2021). نصف السماء؟ حصّة دخل العمل المؤنثة من منظور عالمي. ورقة عمل مختبر اللامساواة في العالم [22/2021]. متاح عبر الرابط: <https://wid.world/document/half-the-sky-the-female-labor-income-share-in-a-global-perspective-world-inequality-lab-working-paper-2021-22/>
- ¹⁴ ج. أزور، وب. موثورا، و ج. فيردييه (2020). يحتاج الشرق الأوسط إلى ضرائب أكثر عدلاً للمساعدة في النمو وتخفيف اللامساواة. متاح عبر الرابط: <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/07/06/middle-east-needs-fairer-taxes-to-aid-growth-and-ease-inequality>
- ¹⁵ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021). الضريبة - الضريبة على الدخل الفردي - بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. متاح عبر الرابط : <https://data.oecd.org/tax/tax-on-personal-income.htm>
- ¹⁶ وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية (2022). مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، تقرير عن النفقات الضريبية، ص. 9 {باللغة الفرنسية}
- ¹⁷ وزارة المالية التونسية (2022). مشروع قانون المالية 2023: تقرير الإنفاق الضريبي والحوافز المالية، ملحق 12، ص 30.
- ¹⁸ المنبر المالي. (2018، 31 أغسطس). لبنان يخسر مليارات الدولارات بسبب التهرب الضريبي وضريبة القيمة المضافة. متاح عبر الرابط: <https://financialtribune.com/articles/world-economy/92632/lebanon-loses-billions-to-tax-and-vat-evasion>
- ¹⁹ ف. ألفاريدو، ول. أسود، و ت. بيكيتي (2019). قياس اللامساواة في الشرق الأوسط 1990-2016.
- ²⁰ فوربس الشرق الأوسط (25 نوفمبر 2020). أضاف أصحاب المليارات العرب ما يقرب من 11 مليار دولار إلى ثروتهم.
- ²¹ د. كالاس (2022). في منطقة تجنّبوا على ركبتها، اللامساواة تقتل. أكسفورد: منظمة أوكسفام الدولية. <https://www.oxfam.org/en/blogs/region-brought-its-knees-inequality-kills>
- ²² ن. عبدو، وس. المصري (2020). لعقد من الأمل لا التشف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو تعاف عادل وشامل لمحاربة اللامساواة. سياسة وممارسات منظمة أوكسفام. <https://policy-practice.oxfam.org/resources/for-a-decade-of-hope-not-austerity-in-the-middle-east-and-north-africa-towards-621041/>
- ²³ م. كاميت، و إ. ديوان (2016). تراجع الدولة وصعود رأسمالية المحسوبية. اقتصادات الشرق الأوسط في أوقات انتقالية. إسحاق ديوان، وأحمد جلال (ناشران) ، لندن: بالغريف ماكميلان المملكة المتحدة، 3.98-63-0_3.98-63. https://doi.org/10.1007/978-1-137-52977-0_3
- ²⁴ ل. أسود (2020). اللامساواة وسخطها في الشرق الأوسط. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. https://carnegieendowment.org/files/Assouad_Inequality.pdf؛ CEIC (2023). الإيرادات الضريبية للاتحاد الأوروبي.

<https://www.ceicdata.com/en/indicator/european-union/tax-revenue--of-gdp>

- 25 منظمة العمل الدولية/مندی البحوث الاقتصادية/أضواء، دراسة حالة قطرية عن جائحة كورونا في مصر. .
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---sro-cairo/documents/publication/wcms_838226.pdf
- 26 ن. عبدو، وس. المصري (2020). لعقد من الأمل وليس النقش في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
27 المرجع السابق.
- 28 صندوق النقد الدولي (2023). تونس: طلب شراء بموجب أداة التمويل السريع - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين/ات؛ وبيان المدير التنفيذي لتونس. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 103/2020. <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/04/14/Tunisia-Request-for-Purchase-Under-the-Rapid-Financing-Instrument-Press-Release-Staff-Report-49327>
- 29 هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. قاعدة بيانات هيئات معاهدات الأمم المتحدة .
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolNo=INT%2fCEDAW%2fNGO%2fEGY%2f46821&Lang=en
- 30 منظمة العمل الدولية/مندی البحوث الاقتصادية/أضواء، (2022)، مسح سريع للقوى العاملة بشأن تأثير جائحة كورونا في المغرب،.
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---sro-cairo/documents/publication/wcms_809431.pdf
- 31 ن. عبدو، وس. المصري (2020). لعقد من الأمل وليس النقش في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- 32 فوريس الشرق الأوسط (25 نوفمبر 2020). أضاف أصحاب المليارات العرب ما يقرب من 11 مليار دولار إلى ثرواتهم.
- 33 إجمالي الدين الحكومي العام (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)، آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل 2023)، صندوق النقد الدولي.
<https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/April>
- 34 منظمة أوكسفام (2022). الأزمة الأولى، ثم الكارثة. إحاطة إعلامية <https://www.oxfam.org/en/research/first-crisis-then-catastrophe>
- 35 ن. عبدو، وس. المصري (2020). لعقد من الأمل وليس النقش في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- 36 فوريس الشرق الأوسط (25 نوفمبر 2020). أضاف أصحاب المليارات العرب ما يقرب من 11 مليار دولار إلى ثرواتهم.
- 37 ن. عبدو (2019). الأثر القائم على النوع الاجتماعي لسياسات صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حالة مصر والأردن وتونس، منظمة أوكسفام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حالة مصر والأردن وتونس. <https://policy-practice.oxfam.org/resources/the-gendered-impact-of-imf-policies-in-mena-the-case-of-egypt-jordan-and-tunisi-620878/>
- 38 منظمة العمل الدولية (2023). مؤشر أهداف التنمية المستدامة 8.3.1 - نسبة العمالة غير النظامية إلى إجمالي العمالة (نسبة مئوية)؛ متاح عبر الرابط: <https://ilostat.ilo.org/topics/informality>. لا توجد بيانات متاحة عن المغرب.
- 39 ن. عبدو (2019). الأثر القائم على النوع الاجتماعي لسياسات صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حالة مصر والأردن وتونس.
- 40 صندوق النقد الدولي (2018). فواتير الأجور العامة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى - <https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2018/01/09/Public-Wage-Bills-in-the-Middle-East-and-Central-Asia-45535>
- 41 معدل الفقر وفقاً لخط الفقر الوطني، مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
- 42 الإسكوا (2021). الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان (2019-2021). <https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/21-00634-multidimensional-poverty-in-lebanon-policy-brief-en.pdf>
- 43 منظمة العمل الدولية. قاعدة البيانات العالمية للحماية الاجتماعية، بناءً على تحقيق عن الضمان الاجتماعي-<https://www.social-protection.org/gimi/WSPDB.action?id=15>
- 44 مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2022). <https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#cash-transfer>
- 45 تبلغ نفقات الحماية الاجتماعية في مصر 9.5 بالمئة، وفي المغرب 4.5 بالمئة، وفي العراق 7.6 بالمئة، وفي الأردن 9 بالمئة. منظمة العمل الدولية. قاعدة البيانات العالمية للحماية الاجتماعية، استناداً إلى تحقيق عن الضمان الاجتماعي. <https://www.social-protection.org/gimi/WSPDB.action?id=15>
- 46 الإسكوا (2022). اللامساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة. <https://publications.unescwa.org/2022/iar/sdgs/pdf/en/2200446-Inequality-Ticking-bomb-EN.pdf>
- 47 أ. كينتيكليينيس وآخرون (2020). "تخفيف وطأة الجائحة: هل سيزيد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الطين بلة؟" لانسيت للصحة العالمية، 8(6)، 59-75؛ وكذلك ت. ستايس، وأ. ي. كينتيكليينيس (2018). "الضمانات الاجتماعية المستهدفة في عصر الحماية الاجتماعية الشاملة: صندوق النقد الدولي والنظم الصحية للبلدان منخفضة الدخل". الصحة العامة الحرجة، 28 (2)، 132-9.
- 48 مكتب اليونيسف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2015). الإنصاف والوصول إلى التعليم ونتائج التعلم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [https://www.unicef.org/mena/media/6731/file/Equity,%20Educational%20Access%20and%20Learning%20Outcomes%20in%20the%20Middle%20East%20and%20North%20Africa%20Region%20\(2015\).pdf%20.pdf](https://www.unicef.org/mena/media/6731/file/Equity,%20Educational%20Access%20and%20Learning%20Outcomes%20in%20the%20Middle%20East%20and%20North%20Africa%20Region%20(2015).pdf%20.pdf)
- 49 س. إيل، وم. و. بيسي (2019). "الدروس الخصوصية القسرية في مصر: الابتعاد عن العرف الاجتماعي الفاسد". المجلة الدولية للتنمية التربوية، 6، 105-18. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0738059318303894#tbl0025>

50 ف. بي (2023). في مصر، الفصول الدراسية العامة فارغة فيما يُتْرَى المعلمون/ات الخصوصيون/ات. نيويورك تايمز. <https://www.nytimes.com/2023/08/06/world/middleeast/egypt-public-schools-tutoring.html>

51 ر. ميروكي (2021). تهميش وانهايار المدرسة الرسمية في تونس.

52 وزارة التربية في تونس (2021). التعداد المدرسي. http://www.edunet.tn/article_education/statistiques/stat2020_2021/stat_scolaire.pdf

53 ك. عبدوس (2020). خصخصة التعليم في المغرب – نظام التعليم في المغرب – نظام التعليم في المجالات الحيوية والمجتمع الاستقطابي {فرنسي}. https://issuu.com/educationinternational/docs/2020_eiresearch_morocco_final_fr?fr=sYZA4Zjc0MzU5Nw

54 البنك الدولي واليونيسكو (2022). مراقبة تمويل التعليم 2022. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/e52f55322528903b27f1b7e61238e416-0200022022/related/EFW-2022-Jul1.pdf>

55 بيانات البنك الدولي: <https://data.worldbank.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS?locations=TN-JO-MA-EG-IQ-LB>

56 بيانات البنك الدولي: <https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.OOPC.CH.ZS?locations=EG>

57 منظمة الصحة العالمية. المرصد الصحي العالمي. [https://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/population-with-household-expenditures-on-health-greater-than-10-of-total-household-expenditure-or-income-\(sdg-3-8-2\)](https://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/population-with-household-expenditures-on-health-greater-than-10-of-total-household-expenditure-or-income-(sdg-3-8-2))

58 منظمة الصحة العالمية: مؤشرات - <https://www.who.int/data/maternal-newborn-child-adolescent-ageing/indicator-explorer-new/mca/out-of-pocket-health-expenses-as-percentage-of-total-health-expenditure>

59 وزارة التربية والتعليم (2021). التعداد المدرسي. http://www.edunet.tn/article_education/statistiques/stat2020_2021/stat_scolaire.pdf

60 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020). دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة بين الأنواع الاجتماعية. <https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/12/the-role-of-the-care-economy-in-promoting-gender-equality#view>

61 المرجع السابق.

62 ت. وأس. روبيلارد (2021). نصف السماء؟ حصة دخل العمل الأنثوية من منظور عالمي.

63 ن. عبو (2019). الأثر القائم على النوع الاجتماعي لسياسات صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حالة مصر والأردن وتونس.

64 ج. أزور ، وب. موثورا و ج. فيرديه (2020). يحتاج الشرق الأوسط إلى ضرائب أكثر عدلا للمساعدة في النمو والتخفيف من حدة اللامساواة. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/07/06/middle-east-needs-fairer-taxes-to-aid-growth-and-ease-inequality>

65 البيانات المفتوحة للبنك الدولي. الإنفاق الجاري على الرعاية الصحية (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء الدخل المرتفع). <https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.CHEX.GD.ZS?locations=XQ>

66 م. منصور و إ. م. زولت (2023). ضرائب الدخل الفردي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الآفاق والإمكانيات. صندوق النقد الدولي. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/02/17/Personal-Income-Taxes-in-the-Middle-East-and-North-Africa-Prospects-and-Possibilities-529963>

67 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021). الضريبة - الضريبة على الدخل الفردي. <https://data.oecd.org/tax/tax-on-personal-income.htm>

68 م. منصور و إ. م. زولت (2023). ضرائب الدخل الفردي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الآفاق والإمكانيات. صندوق النقد الدولي.

69 المرجع السابق.

70 داليندا هوي جارين (2016). الميزنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.

71 س. إيناش (2023). معدلات ضريبة الأرباح في أوروبا. مؤسسة الضرائب. <https://taxfoundation.org/dividend-tax-rates-europe-2022/>

72 م. منصور، و إ. م. زولت (2023). ضرائب الدخل الفردي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لبنان يفرض ضريبة بنسبة 15 بالمئة على أرباح رأس المال من الممتلكات غير المنقولة في عام 2017. <https://taxsummaries.pwc.com/lebanon/corporate/other-taxes2017>

73 ن. عبو، وس. المصري (2020). لعقد من الأمل وليس التكتف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

74 وزارة المالية التونسية (2022). قانون المالية الملحق 1، تقرير عن الميزانية الوطنية 2023، الصفحة 15 وزارة المالية التونسية (2022)، القانون المالي الملحق 7، تقرير عن الدين العام، الصفحة 8.

75 وزارة المالية - المغرب، قانون المالية، الصفحات 8248، 8287

76 وزارة المالية الأردنية (2022)، تقرير الدين الأردني الربع سنوي (الربع الرابع 2022).

https://www.mof.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/public_debt_quarterly_report-q_4_2022.pdf

77 صندوق النقد الدولي (2017). المراجعة الأولى بموجب الترتيب الموسع بموجب تسهيل الصندوق الممدد وطلبات الإعفاءات لعدم مراعاة معايير الأداء وإمكانية تطبيقها - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين/ات؛ وبيان المدير التنفيذي لجمهورية مصر العربية. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 290/17؛ صندوق النقد الدولي (2023). طلب تمديد الترتيب بموجب تسهيل الصندوق الممدد - بيان صحفي؛ وتقرير الموظفين/ات. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 2/23.

78 صندوق النقد الدولي (2015). تونس: مشاورات المادة الرابعة لعام 2015، والمراجعة السادسة بموجب ترتيب الاستعداد الائتماني، وطلب إعادة النشر-الصحية؛ تقرير الموظفين/ات؛ وبيان المدير التنفيذي لتونس. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 285/2015.

- 79 ن. عبود (2019). الأثر القائم على النوع الاجتماعي لسياسات صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حالة مصر والأردن وتونس.
- 80 صندوق النقد الدولي، (2023). لبنان: تقرير المساعدة الفنية بشأن إعادة السياسة الضريبية إلى مسارها الصحيح. صندوق النقد الدولي.
<https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/01/13/Lebanon-Technical-Assistance-Report-on-Putting-Tax-Policy-Back-on-Track-528121>
- 81 صندوق النقد الدولي (2019). لبنان: مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين/ات؛ مرفق إعلامي وبيان من المدير التنفيذي للبنان. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 290/17، الصفحة 13.
- 82 صندوق النقد الدولي (2023). لبنان: تقرير المساعدة الفنية بشأن إعادة السياسة الضريبية إلى مسارها الصحيح.
- 83 بيانات البنك الدولي (2023). الإنفاق الخاص (نسبة مئوية من النفقات الصحية الجارية).
<https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.OOPC.CH.ZS?locations=LB>
- 84 أ. بو سنائي و س الشامية (2023). "نظام الرعاية الصحية الهش في لبنان: دق ناقوس الخطر بشأن انهياره المحتمل". مراجعة اقتصاديات الصحة.
<https://doi.org/10.1186/s13561-023-00435-w>
- 85 هيومن رايتس ووتش (2023). "معزولون/ات عن الحياة نفسها" - فشل لبنان في تأمين الحق في الكهرباء.
<https://www.hrw.org/report/2023/03/09/cut-life-itself/lebanons-failure-right-electricity>
- 86 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2023). إحصاءات الإيرادات العالمية. https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=RS_GBL#
- 87 ن. ل. المودوفار ريتيغيس (2019). في أي أماكن من العالم لا تزال المرأة تواجه حواجز قانونية لامتلاك الأصول وإدارتها؟ البنك الدولي.
<https://blogs.worldbank.org/opendata/where-world-do-women-still-face-legal-barriers-own-and-administer-assets>
- 88 تجدر الإشارة إلى أن الضريبة على الممتلكات المبنية في لبنان تصاعدية، حيث تتراوح نسب الضريبة بين 4 بالمائة و 14 بالمائة. برايس ووتر هاوس كوبرز (2023). لبنان-ضرائب فردية-أخرى. الأفراد - ضرائب أخرى. <https://taxsummaries.pwc.com/lebanon/individual/other-taxes>
- 89 الهيئة العليا للمالية المحلية (2020). التقرير السنوي. http://www.collectiviteslocales.gov.tn/wp-content/uploads/2022/04/HIFL_Rapportannuel_2020.pdf?fbclid=IwAR2xPIAn_Q1oYAw3f9kj8Z_5g9yP4ov5zAp9QOFd8FlwfpnauETJ0_sE6LP8
- 90 قانون المالية المغربي 2023.
- 91 قانون المالية المصري 2023.
- 92 كي بي إم جي (2023). جدول معدلات ضريبة الشركات. <https://kpmg.com/eg/en/home/services/tax/tax-tools-and-resources/tax-rates-online/corporate-tax-rates-table.html>
- 93 الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية (2020). قانون المالية لسنة 2021. [فرنسي]. <https://www.droit-afrique.com/uploads/Tunisie-LF-20211.pdf>
- 94 أوربيتاكس (2017). يزيد لبنان ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات ومعدلات الضرائب الأخرى. <https://orbitax.com/news/archive.php/Lebanon-Increase-VAT-Corporat-26799>
- 95 ك. عطية و س. مشميك (2022). عقد من التفتش. البوصلة. <https://www.albawsala.com/files/2022/11/A-decade-of-austerity-en-f.pdf>
- 96 منظمة أوكسفام (2021). مرصد الضرائب العادلة: تحليل النظام المالي المغربي. [فرنسي]. <https://www.oxfam.org/fr/publications/fair-tax-monitor-analyse-du-systeme-fiscal-marocain>
- 97 وزارة المالية التونسية (2023). جبر الموارد المالية: المؤشرات الاقتصادية. [فرنسي]. <http://www.finances.gov.tn/fr/les-indicateurs/ressources>
- 98 المرجع السابق.
- 99 وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية (2022)، مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، تقرير عن النفقات الضريبية، صفحة 9.
- 100 المرجع السابق، ص. 13.
- 101 قانون المالية رقم 50-22 لسنة 2023. (2022، المغرب).
- 102 وزارة المالية التونسية (2022). مشروع قانون المالية 2023: تقرير الإنفاق الضريبي والحوافز المالية، الملحق 12، ص 30.
- 103 لم تأخذ وزارة المالية التونسية في الحسبان جميع الحوافز الضريبية. حتى بالنسبة لتلك التي تم تحديدها، حسبت الوزارة فقط تكلفة حوالي 70 بالمائة من الحوافز الضريبية المحددة (256 من أصل 339).
- 104 المرجع السابق، ص. 33.
- 105 برايس ووتر هاوس كوبرز. (2023). إعفاءات وحوافز ضريبية للشركات للبنان. <https://taxsummaries.pwc.com/lebanon/corporate/tax-credits-and-incentives>
- 106 شراكة الموازنة الدولية (2011). دليل الشفافية في المالية العامة بالنظر إلى ما وراء الميزانية الأساسية. <https://internationalbudget.org/publications/a-guide-to-transparency-in-public-finances-looking-beyond-the-budget/>
- 107 س. الخشن (2021). تمويل التنمية المستدامة في مصر. إدارة الديون في مصر وتمويل أهداف التنمية المستدامة. الإسكوا / الأمم المتحدة.

<https://publications.unescwa.org/projects/fsde/index.html#8>

- 108 أ. ح. الألفي، وم. سعد (2018). أثر التعديلات الضريبية الجديدة في المصارف بشركة شعاع لتداول الأوراق المالية مصر. <https://enterprise.press/wp-content/uploads/2018/11/181124-Egypt-Banks-Sector-En.pdf>
- 109 أوربيتاكس (2023). مصر - الفصول القطرية لأوربيتاكس. <https://orbitax.com/taxhub/countrychapters/EG/Egypt/7890123caa2f4bbc950c93677678bece/Corporate-Income-Tax-588>.
- 110 س. مشميك (2020). إدارة الضرائب التونسية: أداة معطلة. البوصلة. <https://budget.marsad.tn/ar/blog/reports/2020/tax-aministration>
- 111 منظمة أوكسفام (2021). مرصد الضرائب العادلة: تحليل النظام المالي المغربي. [فرنسي]. <https://www.oxfam.org/fr/publications/fair-tax-monitor-analyse-du-systeme-fiscal-marocain>
- 112 أ. بيفاني، وك. ضاهر، ول. أسود وإ. ديوان (2021). ما هي سياسات لبنان الضريبية؟ دروس من الماضي لمستقبل مليء بالتحديات. مبادرة الإصلاح العربي. <https://www.arab-reform.net/publication/which-tax-policies-for-lebanon-lessons-from-the-past-for-a-challenging-future/>
- 113 المرجع السابق.
- 114 المنبر المالي (2018). لبنان يخسر المليارات بسبب التهرب الضريبي وضريبة القيمة المضافة. <https://financialtribune.com/articles/world-economy/92632/lebanon-loses-billions-to-tax-and-vat-evasion>
- 115 أ. بوزيان (2021). العدالة الأمنية في تونس، والحق في السياسة العامة. [فرنسي]. <https://cajf.org.tn/publications/la-justice-fiscale-en-tunisie-un-ideal-pietine-par-les-politiques-dendettement-amine-bouzaiane-friedrich-ebert-stiftung/>
- 116 س. مشمش (2020). الإدارة الضريبية التونسية: أداة معطلة؛ أ. بيفاني، ك. ضاهر، ول. أسود وإ. ديوان (2021). ما هي السياسات الضريبية للبنان؟
- 117 منظمة أوكسفام (2020). العدالة المالية في تونس، ومكافحة التثقف. [فرنسي]. <https://www.oxfam.org/fr/publications/la-justice-fiscale-en-tunisie-un-vaccin-contre-lausterite>
- 118 ي. خضري (2018). التدفقات المالية غير المشروعة والإصلاحات الضريبية في مصر، رسم خرائط الأدبيات وتوليف الأدلة. الشراكة من أجل البحوث الاجتماعية والحوكمة الأفريقية. <https://www.pasgr.org/wp-content/uploads/2018/09/Egypt-Illicit-Financial-Flows-Report-1.pdf>
- 119 منظمة أوكسفام (2022). تأثير مقترح الركيزة الأولى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية - تقييم الأثر. https://webassets.oxfamamerica.org/media/documents/Pillar_1_impact_assessment_v2_25JAN2022.pdf?_gl=1*1k0tilp*_ga*MTgyNTU2NDIyNy4xNjkwNTU2MTU5*_ga_R58YETD6XK*MTY5MMDc0OTA0Mi4zLjAuMTY5MMDc0OTA0Mi42MC4wLjA
- 120 أ. يابش (2019). ثورة تسعير التحويل الهادئة في تونس: ما هو التأثير في المجموعات التونسية؟ <https://www.ilboursa.com/analyses/chronique-la-discrete-revolution-des-prix-de-transfert-en-tunisie-quel-impact-pour-les-groupes-tunisiens-87>
- 121 استنادًا إلى بيانات Wealth-X (يُرجى مراجعة ملاحظة منهجية هذه الورقة: <https://policy-practice.oxfam.org/resources/the-middle-east-and-north-africa-gap-prosperity-for-the-rich-austerity-for-the-621549/>). عمان والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.
- 122 البيانات المتعلقة بالإففاق الحكومي على التعليم مأخوذة من معهد اليونسكو للإحصاء. يعتمد توافرها على آخر سنة تم نشر البيانات لها (آخر سنة حسب البلد: مصر 2020؛ العراق 2016؛ الأردن 2019؛ لبنان 2019؛ المغرب 2020؛ تونس 2016). <http://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3865> وأيضًا البيانات المتعلقة بالإففاق الصحي مأخوذة من منظمة الصحة العالمية، وهي متاحة لعام 2020 لجميع البلدان. <https://apps.who.int/nha/database/Select/Indicators/en>
- 123 أ. كينتيكيلينيس وت. ستابس (2023). أرضيات الإففاق الاجتماعي لصندوق النقد الدولي: ورقة تبن التثقف؟ أكسفورد: منظمة أوكسفام الدولية. <https://policy-practice.oxfam.org/resources/imf-social-spending-floors-a-fig-leaf-for-austerity-621495/>
- 124 أ. كينتيكيلينيس وت. ستابس (2023). ألف تخفيض: الحماية الاجتماعية في عصر التثقف. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضم 21 منظمة تعمل مع شركائها وحلفائها للوصول إلى ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. نعالج معاً أوجه اللامساواة لإنهاء الفقر والظلم، الآن وعلى المدى الطويل - من أجل مستقبل يتسم بالمساواة. لمزيد من المعلومات، يُرجى مراسلة أحد مكاتب منظمة أوكسفام، أو زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي www.oxfam.org.

- | | |
|---|---|
| أوكسفام إيبيس، الدنمارك (http://oxfamibis.dk/) | أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org) |
| أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org) | أوكسفام أوتياروا (www.oxfam.org.nz) |
| أوكسفام إنترمون، إسبانيا (www.oxfamintermon.org) | أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au) |
| أوكسفام إيرلندا (www.oxfamireland.org) | أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be) |
| أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org) | أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br) |
| أوكسفام المكسيك (www.oxfamexico.org) | أوكسفام كندا (www.oxfam.ca) |
| أوكسفام نوفيب، هولندا (www.oxfamnovib.nl) | أوكسفام كولومبيا (lac.oxfam.org/countries/colombia) |
| أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca) | أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org) |
| أوكسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za) | أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de) |
| مؤسسة KEDV تركيا (https://www.kedv.org.tr/) | أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk) |
| | أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk) |

